مصراتة – تحت الحصار وفي مرمى النيران

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2011
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2011

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 19/019/2011 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها. ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إذناً خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ copyright@amnesty.org

صورة الغلاف: خميس، 27 سنة، واقفاً أمام بيته الذي تعرض للقصف في 9 أبريل/نيسان 2011، مصراتة، ليبيا.
© Amnesty International

amnesty.org

قائمة المحتويات

مقدمـــــــة 5

لا مكاناً آمن 6

حول هذا التقرير 8

الهجمات المتهورة والعشوائية – مدنيون في مرمى النيران 10

استخدام القنابل العنقودية 17

استهداف السكان برصاص القناصة 19

استخدام الدروع البشرية 20

المهاجرون العالقون بسبب النزاع 22

الاستخدام المفرط/غير المبرر للقوة المميتة – استهداف المدنيين 24

حالات الاختفاء والإعدام خارج نطاق القضاء والأشكال الأخرى للأعمال الانتقامية 27

التزامات ليبيا بمقتضى القانون الدولي 31

التزامات بمقتضى القانون الدولي الإنساني 31

التزامات بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الليبي 33

القانون الجنائي الدولي 35

جرائم الحرب 36

الجرائم ضد الإنسانية 36

الخلاصة التوصيات 37

الهوامش 40

أطفال من الميتم يتخذون المدرسة ملاذ لهم، 19 ابريل/نيسان 2011 © منظمة العفو الدولية

مقدمـــــــة

أبلغت خديجة، التي تشرف على رعاية الأطفال في ميتم في وسط مصراتة، منظمة العفو الدولية ما يلي:

" عندما جاءت الكتائب (القوات المسلحة للعقيد معمر القذافي) إلى المنطقة حوالي منتصف مارس/آذار، راحت تطلق النار في جميع الاتجاهات وأصبح الوضع غير آمن على الإطلاق. شاهدت إحدى دباباتهم على بعد 200 متر من المبنى، بين البيوت. وفر العديد من السكان من المنطقة وقتل بعضهم أثناء فرارهم. كان لدينا 92 طفلاً في الميتم، معظمهم أطفال صغار، وكان أصغرهم رضيعاً لا يزيد عمره عن ثلاثة أشهر. والآن لدينا 101 طفل هناك. لم نستطع المغادرة، ولم يعد معظم زملائنا يستطيعون القدوم إلى العمل.

نقلنا جميع الأطفال إلى الدور التحتاني وبقينا هناك مدة أسبوع. ولم يعد هناك كهرباء ولا ماء جار أو اتصال هاتفي؛ كان لدينا خزان ماء في الطابق السفلي ولكن لم تكن هناك كهرباء كي نشغِّل المضخة، ولذا استخدمنا الدلاء وكانوا يقتصدون كثيراً في استعمال الماء. ولم يستطع العاملون في المطبخ القدوم إلى العمل بعد ذلك، ولذا كسرنا قفل غرفة الخزين واستعملنا الأرز والمعكرونة والأغذية الأساسية وزجاجات الماء التي وجدناها في المخزن. كنا حفنة من الموظفين وبذلنا كل جهدنا للترفيه عن الأطفال والحفاظ على سلامتهم. كنت أصعد إلى الطابق العلوي أحياناً لأرى ما يحدث في الخارج. كان الأمر مخيفاً للغاية؛ إذ كان فناء المبنى مليء بالرصاص وبالشظايا.

بعد ذلك جاء السائق وبعض الأشخاص الآخرين لإخراجنا ونقلنا إلى هذه المدرسة. وعندما نقلنا الأطفال إلى الحافلات كان هناك إطلاق نار كثيف وقصف في كل مكان وكان علينا أن نغادر بسرعة ولم نستطع أخذ كثير من الأشياء – الملابس والطعام والحليب والزجاجات والحفاضات. نحن آمنون الآن هنا، وقد تلقينا الكثير من المساعدة، ولكن الوضع في مصراتة صعب للغاية على الجميع. هناك نقص في العديد من الأشياء. كنا نغير حفاضات الأطفال ست مرات في اليوم، أما الآن فلا نغيرها سوى خمس مرات وحتى أربع مرات في اليوم، وهناك ثلاثة مراحيض ومكان واحد للاغتسال فقط. وما زال العديد من زملائنا غير قادرين على القدوم إلى العمل لأنهم يعيشون في مناطق تخضع لقوات القذافي ولا يستطيعون الخروج من مناطقهم أو الدخول إليها. كان لدينا 58 موظفاً، ولكن ليس لدينا الآن سوى ستة، إضافة إلى ثلاثة يأتون للمناوبة الليلية. لم أذهب إلى بيتي طيلة شهرين، وليست لدي أي فكرة عن مكان وجود والديّ أو عما يحدث لهما."

عاش سكان مصراتة، ثالث أكبر المدن الليبية التي يربو عدد سكانها على 300,000 نسمة، الشهرين الماضيين تحت الحصار وفي مرمى النيران جراء محاصرة القوات الموالية للعقيد القذافي للمدينة من جميع جوانبها باستثناء البحر، وقد شاركوا أيضاً في الحملة العسكرية الشرسة لاستعادة السيطرة على هذه المدينة الرئيسية الوحيدة التي تسيطر عليها المعارضة في غربي البلاد. [1]

فلقي عشرات الأشخاص ممن لا علاقة لهم بالمواجهات المسلحة مصرعهم، بينما جرح المئات في مجرى الهجمات المتلاحقة باطراد والعشوائية في معظمها التي شنتها قواد العقيد القذافي ضد المناطق السكنية.

وقد حال الحصار دون وصول سوى القليل من المساعدات الإنسانية وغيرها من أشكال المعونات، لتزداد الأوضاع السيئة أصلاً بؤساً على بؤس منذ تصعيد قوات العقيد القذافي هجماتها في منتصف أبريل/نيسان على الميناء – شريان الحياة الوحيد المتبقي للاتصال مع العالم الخارجي – بينما يمكن لمحنة المدنيين الذين ما زالوا يعانون العزلة والحرمان هناك أن تتدهور أكثر إذا ما استمرت هذه الهجمات وتصاعدت وتيرتها. ففي 29 أبريل/نيسان، حذَّر المتحدث بلسان العقيد معمر القذافي في طرابلس، موسى إبراهيم، من أنه سيتم إشعال "حريق كامل" في المدينة ما لم يستسلم "الثوار" ويلقوا أسلحتهم خلال أيام؛ وفي اليوم التالي تم اكتشاف ألغام بحرية حول الميناء، عقب تحذير السلطات الليبية في طرابلس من أن قواتها سوف تهاجم أي سفن تحاول الرسو في ميناء مصراتة.

لا مكاناً آمن

عند استعادة قوات العقيد القذافي السيطرة على قسط كبير من المدينة، بما في ذلك وسط المدينة وشارعها الرئيسي (شارع طرابلس)، وحاولت الاندفاع نحو المناطق الأخرى من المدينة، أصبح من الصعب على نحو متزايد بالنسبة للسكان إيجاء ملاذ آمن. ففرت آلاف العائلات من منازلها بحثاً على ملجأ آمن، بينم اختباً آخرون عديدون في بيوتهم لأسابيع دون أن يجرؤوا على الخروج مع شعورهم بالخوف الشديد من أن تتعرض بيوتهم للقصف في أي وقت. وأجبر العديد من الأهالي على الانتقال مرة تلو مرة عندما كانت تتعرض المناطق التي لجأوا إليها للهجوم على نحو متزايد.

بدا الإعياء واضحاً على دلال، الأم لطفلين والبالغة من العمر 22 سنة، وهي تحاول تذكر جميع الأماكن التي انتقلت إليها مع عائلتها بحثاً عن مكان آمن يؤويهم منذ نهاية فبراير/شباط: "اضطررنا إلى مغادرة بيتنا بالقرب من شارع طرابلس وذهبنا في البداية إلى بيت والديّ في غيران، ومن ثم إلى زاوية المحجوب، ومرة أخرى إلى السواوة، ثم إلى قصر أحمد، والآن نحن هنا في هذه المدرسة. وآمل أن نكون آمنين هنا".

وأبلغ زوجان مغربيان مقيمان في ليبيا منذ فترة طويلة مع بناتهما الخمسة، اللواتي تتراوح أعمارهن بين 21 سنة و18 شهراً، منظمة العفو الدولية أنهم اختبأوا في بئر بينما كانت مياه البئر تصل إلى وسط أجسامهم لثلاثة أيام عندما استولت قوات العقيد القذافي على المبنى الذي يسكنونه في وسط مصراتة. وأبلغت هند، البالغة من العمر 21 سنة، وأختاها رباب، 18 سنة، وصابرين، 15 سنة، منظمة العفو الدولية:

"كان الوقت مبكراً في الصباح، وعندما اختلسنا النظر من الشباك رأينا دبابتين، واحدة على كل جانب من جانبي المبنى. نعيش في الطابق الأول، ولم يكن قد بقي أحد سوانا في العمارة؛ بينما كانت العائلات الأخرى التي تعيش في الشقة الأخرى، ومعظمهم من المصريين، قد غادرت. سمعنا "الكتائب" وهي تقترب، وتمكنا من النزول إلى الدور السفلي حيث يوجد بئر ماء تحت المبنى، ونزلنا إلى البئر وأغلقنا غطاء كوة البئر فوق رؤوسنا. كان علينا أن نظل واقفين؛ لأننا كنا سنغرق إذا انزلقنا. كان البرد شديداً ولم يكن لدينا أي طعام. ولم يكن باستطاعتنا إحداث أي جلبة وكان علينا إسكات الطفلة، ياسمين، لتحاشي أن يلاحظ الجنود في الطابق الذي فوقنا وجودنا. كنا نسمع أصوات إطلاق نار. وكنا نصلي؛ كان هذا كل ما باستطاعتنا فعله.

بعد ثلاثة أيام، فر جنود القذافي أو قتلوا وجاء 'الثوار' إلى المبنى . سمعناهم يقولون: 'الحمد لله ليست هناك عائلات في المبنى'. رحنا نقرع بشدة على باب البئر بعصا لندلهم على مكاننا. ولا بد أنهم اعتقدوا أن هناك جنوداً تابعين للقذافي في البئر؛ وذلك لأنهم فتحوا باب البئر ووجهوا بنادقهم نحونا، ولكن عندمارأونا سارعوا إلى مساعدتنا للخروج من البئر. ووجدنا شقتنا محطمة. كان الجنود قد حطموا الأشياء وأطلقوا عليها الرصاص وسرقوا النقود والمجوهرات. ولم يسلم الطعام منهم فالتهموه. ووجدنا شهادة ميلاد ياسمين نصف محترقة، ولكنها لحسن الحظ كانت الأوراق الأخرى في مكان آمن."

ولجأت عائلات إلى السكن مع الأقارب أو في المدارس، التي غدت الآن ملاجئ لمن شردهم النزاع. ومع مرور الوقت، تغدو الظروف الإنسانية في المدينة أشد بؤساً كل يوم.

فلأسابيع (منذ منتصف مارس/آذار)، يعيش الأهالي دون كهرباء أو مياه جارية. ولا يملك مولدات للكهرباء سوى قلة من الأماكن التي تقدم الخدمات الأساسية، كالمستشفيات. أما بالنسبة للآخرين، فلا وجود للتيار الكهربائي. كما قطعت خطوط الهاتف منذ منتصف مارس/آذار، بينما سبق ذلك قطع خطوط الإنترنت منذ اندلاع الاضطرابات.

وأبلغ مهندسون يعملون في هيئة الكهرباء منظمة العفو الدولية أنه من غير الممكن القيام بعمليات إصلاح لأنظمة التزويد المتضررة لأنها موجودة في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات العقيد القذافي من المدينة. وجرى الحديث عن تحديات مماثلة تتعلق بمرافق ضخ المياه ومعالجة الصرف الصحي. وأبلغ مهندسون يعملون في هيئة المياه منظمة العفو الدولية أنهم غير متأكدين مما إذا كان مصدر تزويد المدينة الرئيسي بالمياه قد أغلق أم تعرض للتعطيل بسبب القصف نظراً لأنه هو أيضاً يقع في المناطق التي تسيطر عليها قوات العقيد القذافي. ويجري حالياً توزيع الكميات القليلة من المياه المتبقية في الخزانات عن طريق ناقلات مياه على أساس قوائم بالعائلات مكتوبة بخيط اليد، وهي عملية بطيئة ومضنية لا يمكن أن تستمر طويلاً.

ولأسابيع، يتعذر الوصول كذلك إلى محطة تنقية مياه الصرف الصحي للمدينة، ما يثير بواعث قلق محتملة بشأن الحالة الصحية للأهالي، ولا سيما جراء لجوء السكان إلى إعادة استخدام الآبار القديمة التي لم تستعمل لعقود، والتي يمكن أن تكون مياهها قد تلوثت بمياه المجاري.

وأبلغ السكان منظمة العفو الدولية كذلك بأن مخزون المواد الغذائية في تناقص مستمر، وبخاصة المنتجات

الطازجة وحليب الأطفال. ورووا أن القوات الموالية للعقيد القذافي دمرت مخازن الغذاء الموجودة في المناطق التي دخلتها، مثل شارع المجمعات، كما قتلت المواشي في الغيران وطمّينة.

وأبلغت المستشفيات عن نقص في بعض الأدوية الأساسية، بما في ذلك تلك المخصصة لمعالجة مرضى السرطان وغسيل الكلى، والأدوية المهدئة للألم. كما تفتقر المستشفيات للعدد الكافي من المهنيين الطبيين من ذوي المهارات والخبرات المطلوبة للتعامل مع حجم هائل من المصابين الذين يحضرون إلى المستشفيات، ومع الإصابات المتنوعة التي لحقت بهم.

وتشير تقارير صادرة عن منظمة الصحة العالمية إلى نقص في الأطباء والممرضين والمواد الطبية في مصراتة. حيث يعمل الموظفون الصحيون فترات طويلة، بينما يتوجب إخلاء عدة مئات من المرضى لإفساح المجال أمام معالجة الحالات العاجلة. وتتحدث مصادر المنظمة الصحية عن وجود أعداد متراكمة ممن لم يتم علاجهم تتراوح أعدادهم ما بين 500 و 800 مصاب، بينهم العديد من الأطفال والنساء الذين يبنغي إخلاؤهم بصورة عاجلة من مصراتة. كما تعاني المرافق الطبية في مصراتة من الاكتظاظ الشديد، ويتم اللجوء أحياناً إلى صرف المرضى قبل الانتهاء من علاجهم لإفساح المجال أمام الحالات العاجلة. [2]

وأبلغت امرأة تبلغ من العمر 28 سنة وتلقت العلاج في تونس من مرض لا تزال تعاني منه منظمة العفو الدولية في 18 أبريل/نيسان أنها لم تتمكن من تلقي العون الطبي في مصراتة بسبب نقص الأطباء والممرضين والمواد الطبية. وقالت: "مصراتة مأساة. الناس يموتون كل يوم؛ والقناصون منتشرون في كل مكان. هناك نقص في معظم الضروريات الأساسية. كل ما نفعله هو الاختباء في بيوتنا وانتظار وصول الأنباء السيئة اليومية".

ومع أن بعض المساعدات قد وصلت مصراتة، وما انفكت تصل، تحتاج المدينة إلى أكثر من ذلك بكثير نظراً للاستهلاك المتسارع للمواد الموجودة وحتى للمخزون الاحتياطي. فقد استهدفت قوات العقيد القذافي بالهجمات الصاروخية ميناء مصراتة، وهو المنفذ الوحيد للمدينة نحو العالم الخارجي الذي ظلت المساعدات تجلب عبره إلى المدينة، واستخدم لإخلاء المرضى عن طريق السفن إلى بنغازي وتونس. ومع أنه تم تعطيل الألغام البحرية التي اكتشفت في 29 أبريل/ نيسان، [3] إلا أنه ثمة بواعث قلق من أن قوات الحكومة الليبية يمكن أن تكون قد زرعت مزيداً من الألغام، في محاولة جديدة منها لعزل المدينة ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى سكانها المحاصرين. وقد تسبب تلغيم الميناء إلى جانب الهجمات المستمرة بتأخير وصول المراكب الإنسانية. [4] وعلى سبيل المثال، لم يتمكن قارب استأجرته "المنظمة الدولية للهجرة" ووصل مصراتة في 30 أبريل/نيسان، في مهمة إنقاذ لمهاجرين عالقين وجرحى مصابين إصابات بليغة، من دخول الميناء حتى 4 مايو/ أيار بسبب الهجمات الصاروخية المتكررة على الميناء. وقد تزايدت الهجمات على الميناء منذ تحذير نظام العقيد القذافي في نهاية أبريل/نيسان بأنه سوف يهاجم أية سفينة تحاول الرسو في ميناء مصراتة. وفي 4 مايو/أيار، لقي أربعة من أفراد عائلة نيجيرية مهاجرة، بمن فيهم طفلان يبلغان من العمر ثماني سنوات و18 شهراً، إضافة إلى عمتهما وعمهما، مصرعهم جراء إصابتهم في هجوم صاروخي أثناء انتظارهم الإخلاء في مخيم مؤقت قريب من الميناء. وفقدت والدة الطفلين إحدى ساقيها وأصيبت بجروح خطيرة أخرى في الهجوم.

حول هذا التقرير

المعطيات التي توصل إليها هذا التقرير تستند إلى حد كبير إلى زيارة لتقصي الحقائق قامت بها منظمة العفو الدولية إلى مصراتة ما بين 14 و20 أبريل/نيسان. وأثناء الزيارة، قابل مندوب المنظمة ضحايا وأسر ضحايا،

وشهود عيان آخرين ومهنيين طبيين؛ وزار مستشفيات ومناطق عدة تضررت بسبب القتال، بما في ذلك مناطق قريبة من الخط الأمامي. كما استقى هذا التقرير الموجز معلوماته من زيارة قامت بها منظمة العفو الدولية إلى تونس ما بين 6 و20 أبريل/نيسان، حيث قابل مندوبو المنظمة جرحى من أهالي مصراتة وعائلاتهم، والذين تم أخلائهم للعلاج في تونس في 4 و18 أبريل/نيسان من قبل منظمة العون الإنساني "أطباء بلا حدود".

ويسلط هذا التقرير الضوء على حالات مدنيين أصيبوا نتيجة للهجمات المتهورة والعشوائية لقوات العقيد القذافي، وكذلك على أيدي نيران قناصين من الواضح أنهم استهدفوا المدنيين في مناطق سكنية؛ وجراء استخدام القنابل العنقودية، بما في ذلك في مناطق سكنية؛ كما يتناول الاستخدام المتعمد لمدنيين "كدروع بشرية"؛ ومحنة المواطنين الأجانب الذين وقعوا في فخ القتال. ويتفحص التقرير الاستخدام المفرط للقوة المميتة من قبل قوات العقيد القذافي، بما في ذلك ضد محتجين عزَّل من السلاح عند انطلاق الانتفاضة ضد 41 سنة من حكم القذافي؛ وحالات اختفاء قسري لأفراد اعتُقد أنهم من مؤيدي المعارضة، وأعمالاً انتقامية أخرى ضد السكان المدنيين.

وما تم تسليط الضوء عليه من حالات في هذا التقرير ليس سوى بعض الأمثلة على أنماط أوسع نطاقاً من الانتهاكات قامت منظمة العفو الدولية بعمل بحثي بشأنها في مصراتة. وقد أغفلت أسماء بعض الأشخاص الذين وثّق هذا التقرير حالاتهم بناء على رغبتهم في أن لا يتم التعريف بهم خشية تعرضهم هم أو عائلاتهم لأعمال انتقامية. ويتضمن التقرير توصيات إلى سلطات طرابلس تدعوهم إلى احترام التزاماتهم بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

الهجمات المتهورة والعشوائية – مدنيون في مرمى النيران

أصيب عدة أفراد من الأهالي، بمن فيهم طفلان، عندما ضربت قذيفة مورتر هذا البيت في حي غيران. © منظمة العفو الدولية

بحلول الأسبوع الثاني من مارس/آذار، كانت القوات الموالية للعقيد القذافي قد أوشكت على إعادة فرض سيطرتها على أجزاء من المدينة كانت قد أخلتها في وقت سابق، حيث نقلت دبابات وعربات عسكرية ثقيلة إلى مناطق مصراتة السكنية ونشرت قناصين فوق المباني المرتفعة في وسط المدينة، بما في ذلك بناية التأمين في شارع طرابلس. [5]

وواصلت قوات العقيد القذافي، من مواقعها في وسط المدينة ومواقع أخرى في مختلف أرجاء المدينة (إلى الشرق والغرب والجنوب)، شن هجمات متهورة وغالباً عشوائية مميتة، لا تميز بين المدنيين والأهداف العسكرية، على الأحياء السكنية في المدينة طيلة الشهرين الماضيين، فقتلت وجرحت العشرات من السكان في منازلهم أو أثناء خروجهم لقضاء حاجاتهم اليومية أو عودتهم إلى بيوتهم.

وفي العديد من الهجمات التي تقصّتها منظمة العفو الدولية في مصراتة، قُتل السكان أو أصيبوا جراء إطلاق صواريخ "غراد" من عيار 122 مم وقنابل المورتر، وكذلك جراء إصابتهم بشظايا قذائف مدفعية من عيار 155 مم. علماً بأن صواريخ "غراد" أسلحة لا تميز. وأطلقت القوات الموالية للقذافي هذه الصواريخ من على بعد عشرات

الكيلومترات أحياناً، ما أدى إلى مقتل وجرح مدنيين وألحق الدمار بمنازل وبمبان مدنية أخرى. فحتى عندما يتم الإطلاق من مسافات قريبة، لا يمكن توجيه هذه الصواريخ نحو هدف محدد. أما قذائف الهاون والمدفعية فمصممة لكي تستخدم ضد تجمعات عسكرية كبيرة من المشاة أو الدروع. وهي غير مناسبة لضرب أهداف دقيقة، ولا سيما في المناطق المحيطة بالمدنيين. ولا ينبغي استخدام أي من هذه الأسلحة، في أي وقت من الأوقات، في المناطق السكنية.

منازل أصيبت بصاروخ "غراد" في حي قصر أحمد، حي مصراتة، ليبيا، 16 أبريل/نيسان 2011 © منظمة العفو الدولية

في حي قصر أحمد وفي الميناء القريب، **شرقي مصراتة**، شاهد مندوب منظمة العفو الدولية هجمات متواصلة بصواريخ "غراد" في 14 و15 و16 أبريل/نيسان. وكانت الصواريخ، التي أطلقت بشكل أحادي وفي صليات من 40 صاروخاً، تتساقط في المنطقة كالمطر حرفياً.

ففي صباح 14 أبريل/نيسان، قتل عشرة أشخاص وجرح العديد من الأهالي عندما أطلقت زخات من الصواريخ على الحي ما بين الساعة 7 و8 صباحاً. وكان العديد من الضحايا مصطفين خارج مخبز للحصول على الخبز. فجراء فقدان الأمان في العديد من الأحياء أو تعذر الوصول إليها، صار على المخابز في الأحياء "الأكثر أماناً" أن تزود أعداداً أكبر بكثير من الأهالي بحاجتهم من الخبز، بمن فيهم عشرات آلاف الأشخاص من سكان الأحياء الأخرى الذين نزحوا بسبب النزاع. ما أدى إلى وقوف الناس في طوابير طويلة أمام المخابز.

وبين من قتلوا في طابور الخبز ذاك اليوم **علي عبد القادر أرميدا**، وهو طبيب نفسي يبلغ من العمر 35 سنة وأب لطفل عمره سنتان؛ و**محمد علي شعيب**، وهو أب لصبيين في الرابعة والخامسة من العمر ويبلغ من العمر 47 سنة؛ والموظف المكتبي **أحمد محمد شلفو**، البالغ من العمر 26 سنة، وصديقه **وليد محمد احطيبة**، الموظف في الميناء والبالغ من العمر 26 سنة.

في بيت علي عبد القادر **أرميدا** ، ظل ابنه رفيق، البالغ من العمر سنتين والذي لم يفهم ما حدث لصغر سنه، يسأل عن والده. وكان عشرات الأقارب يحتشدون مع والدي علي وأخواته بعد أن كانوا قد هربوا من منازلهم بسبب هجمات الصواريخ على الحي. وأبلغت والدة علي وأخواته منظمة العفو الدولية:

" عندما سمعنا القصف في الحي، ذهب علي لرؤية ما إذا كان أحد بحاجة إلى المساعدة؛ كان دائماً جاهزاً لتقديم العون. كان يدرس في دمشق ويوشك على إنهاء دراسة الدكتوراة. وسعدنا للغاية عندما عاد، ولكننا الآن نتمنى لو أنه لم يرجع؛ كان سيبقى على قيد الحياة. إننا نعيش تحت القصف المستمر. ولذلك اضطر العديد من الأقارب إلى الفرار من بيوتهم بسبب ذلك. وقد التجأ إلى هذا المكان أكثر من 120 شخصاً من عائلتنا، إلى هذه البيوت الأربعة، ولكننا لسنا آمنين حتى هنا. لم نعد آمنين في بيوتنا في أي مكان. نرجو إخبار العالم بأننا نحتاج إلى الحماية. الصواريخ تتساقط على بيوتنا، ولا نستطيع حماية أطفالنا؛ نحن بحاجة إلى المساعدة. لم نر أحداً من العالم

الخارجي هنا. نرجو أن يفعل أحد شيئاً لحمايتنا."

عائلة محمد علي شعيب كانت بالمثل تؤوي أقارب نزحوا من بيوتهم بسبب القصف. وأبلغت زوجة محمد، عواطف، وهي في الأصل من طرابلس، منظمة العفو الدولية أنها لا تستطيع في هذا الظرف الصعب الذهاب إلى أهلها، وهم بالمثل غير قادرين على القدوم لزيارتها نظراً لغياب سبل الاتصال بين مصراتة وباقي البلاد، وبسبب انقطاع شبكات الهاتف في مصراتة، ليس ثمة سبيل أمامها كي تتكلم مع والديها.

بقايا صاروخ "غراد" من عيار 122 مم تحطم داخل غرفة نوم هذه الصبية اليافعة بمنزلها في حي قصر أحمد من مصراتة في الصباح الباكر من يوم 14 أبريل/نيسان© منظمة العفو الدولية

وقابلت منظمة العفو الدولية عدة جرحى آخرين ممن أصيبوا صباح 14 أبريل/نيسان بشظايا الصواريخ في الحي – سواء في طابور الخبز، أو في بيوتهم أو في الشوارع، وزارت عشرات البيوت التي لحقت بها أضرار نتيجة إصابة الصواريخ لها. وفي معظم الحالات، كانت أجزاء كبيرة من صواريخ "غراد" لا تزال موجودة في مسرح القصف، وفي حالات أخرى كان من الممكن تمييز الصواريخ من خلال شظاياها المتبقية.

فأبلغ **مختار إبراهيم الصبري**، البالغ من العمر 30 سنة، منظمة العفو الدولية من فراشه في المستشفى ما يلي: "كنت خارج المخبز أنتظر شراء الخبز. كانت الساعة حوالي 7:30 صباحاً عندما انفجر الصاروخ بالقرب من آخر الطابور. كانت مذبحة، والدماء كانت في كل مكان وقتل وجرح أشخاص عديدون؛ لا أعرف العدد بالضبط؛ فقد نقلت إلى المستشفى". وجاءت إصابات الصابري بسبب الشظايا في ظهره وساقيه.

وأطلعت **أسماء الفقيه**، والبالغة من العمر 20 سنة، وشقيقتاها، **رويدة** البالغة من العمر 20 سنة؛ و**هاجر**، 23 سنة، منظمة العفو الدولية على الأضرار التي تسبب بها صاروخان انفجرا داخل بيتهن حوالي الساعة 7 من صباح اليوم نفسه (14 أبريل/نيسان). إذ اخترق أحد الصاروخين السقف وانفجر في غرفة نومهن، بينما اخترق الآخر حائطاً جانبياً واستقر في غرفة أخرى. ونجت النساء الثلاثة لحسن حظهن عقب إصابتهن بجروح طفيفة نتيجة شظايا في الذراعين والساقين والرأس.

وفي مكان آخر من الحي، قتل رجلان مسنان، هما **محمد بنور عرفة** البالغ من العمر 80 سنة؛ و**مصطفى الحمروش** البالغ من العمر 69 سنة، خارج بيتيهما جراء انفجار صاروخ بالقرب منهما. وأبلغ صهر الحمروش وجاره منظمة العفو الدولية: "كنا جالسين بجانب حائط بيته مع جيران آخرين عندما بدأت الصواريخ بالتساقط قريباً منا. نهضنا وركضنا في اتجاهات مختلفة. واختبأ مصطفى تحت شجرة على الجهة الأخرى من الطريق، غير أن الصاروخ سقط بجانب الشجرة تماماً وقتله. فمزقت شظية كبيرة من الصاروخ أحشاءه". وأطلع مع جيران آخرين منظمة العفو الدولية على مكان انفجار صاروخ آخر سقط لدى مرور **أيمن مفتاح الكيلاني** بسيارته. فقتل الكيلاني، البالغ من العمر 22 سنة، بينما أصيب صديق له كان معه في السيارة بجروح.

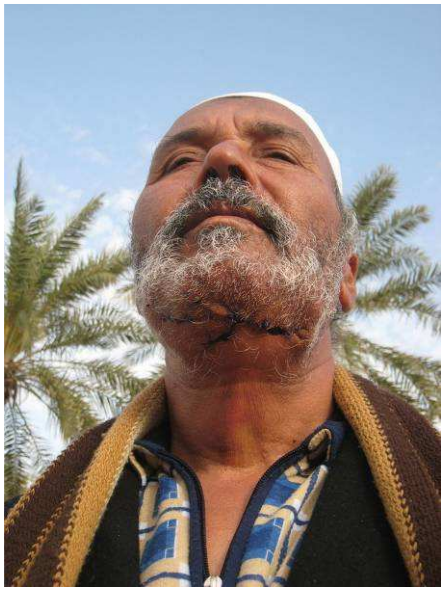

أصيب فرج محمد السريتي، البالغ من العمر 65 سنة في عنقه بشظية صاروخ "غراد" انفجر بالقرب من بيته. © منظمة العفو الدولية

وأصيب **فرج محمد السريتي**، البالغ من العمر 65 سنة والأب لعشرة أبناء، في عنقه بشظية صاروخ "غراد" انفجر بالقرب من بيته. حيث أصابته شظية في عنقه. كما أصيب قريبه البالغ من العمر 53 سنة، **محمد عوض السريتي**، في انفجار آخر أثناء إخراجه القمامة أمام بيته. ولحق به جرح شظية عميق في الجانب الأيمن تسبب بتلف خطير في أحشائه.

وتحدثت منظمة العفو الدولية في المستشفى أيضاً إلى والدي **علي جمال قرمان**، وهو طفل في الفصل التاسع يبلغ من العمر 15 سنة وأصيب بجروح خطيرة عندما انفجر صاروخ بالقرب من بيت عائلته. وقال والده إن علي كان في البيت مع والدته ومع قريبات له عندما سقط الصاروخ في شارع ضيق مواجه للبيت.

وأبلغ الأطباء منظمة العفو الدولية أن حالة الصبي خطيرة، حيث أصيب بجروح عميقة في البطن والعنق، بينما قطعت شظية الشريان الذي يغذي تجويف الحوض عنده.

ورُحِّل الصبي في نهاية المطاف بالقارب عقب بضعة أيام لتلقي العلاج خارج مصراتة. كما وأصيبت ابنة عمه، **سندس قرمان**، وهي طبيبة تبلغ من العمر 27 سنة، بجروح في رأسها في الهجوم الصاروخي نفسه.

ويقع حي قصر أحمد بجوار الميناء، وهو الصلة الوحيدة لمصراتة مع العالم الخارجي. وعبر هذا الميناء تصل أي كميات من المساعدات متجهة إلى المدينة، وعن طريقه يتم إخلاء عمال مهاجرون عالقون ومرضى ممن يحتاجون إلى الرعاية الطبية الحثيثة التي لا تتوافر في مصراتة. وترمي عمليات القصف الصاروخي المستمرة من جانب قوات العقيد معمر القذافي، على ما يبدو، إلى قطع هذا الشريان الحيوي الوحيد إلى المدينة المحاصرة.

في الساعات الأولى من بعد ظهر 24 أبريل/نيسان، قتل **أحمد مجدوب الشيخي**، البالغ من العمر 72 سنة، عندما انفجر صاروخ بجانب البيت الذي كان يقيم فيه في الطرف الغربي لمنطقة قصر أحمد. وكانت هذه المنطقة تعتبر أكثر أماناً من المناطق الأخرى في المدينة، ولجأت إليها خلال الأسابيع الستة إلى الثمانية الأخيرة مئات العائلات من مناطق أخرى في مصراتة.

وأبلغ ابنه، وهو صيدلاني يبلغ من العمر 40 سنة وجرح في القصف أيضاً، منظمة العفو الدولية:

"كنا قد انتهينا من الطعام للتو. وكان أبي يغسل يديه عندما انفجر الصاروخ بمحاذاة بيتنا تماماً وقتله. ولحسن الحظ، سقط الصاروخ في الشارع، وهو رملي وامتصت الرمال الجزء الأكبر من قوة انفجار الصاروخ. كنا عدة عائلات تختبئ في هذا البيت، نحو 70 أو 80 شخصاً في المجموع. أعيش في وسط المدينة واضطررنا أنا وعائلتي إلى ترك بيتنا في أوائل مارس/آذار عندما دخلت قوات القذافي المدينة وبدأت بشن هجمات متكررة. ذهبنا في البداية إلى جار لنا أبعد قليلاً عن موقع قوات القذافي، ثم أصبحت تلك المنطقة غير آمنة أيضاً وانتقلنا إلى حي فرتزا، ولكن بعد فترة اضطررنا إلى الفرار من جديد بسبب زيادة الهجمات وذهبنا إلى الجزء الغربي من قصر أحمد، الذي كان آمناً.

وأعتقد أنه لم تبق الآن منطقة آمنة في مصراتة."

ولم تقتصر الهجمات العشوائية على منطقة الميناء والأحياء الشرقية. فشهد غرب وجنوب مصراتة العديد من الهجمات الصاروخية المماثلة، وكذلك هجمات بقذائف الهاون، ما أدى إلى قتل وجرح مقيمين في هذه المناطق وتسبب بأضرار ودمار للمنازل والمدارس والمرافق الطبية وأماكن العبادة.

لقيت مريم محمود الحسوني، البالغة من العمر 10 سنوات، مصرعها في 5 أبريل/نيسان في فناء بيتها في حي زاوية المحجوب من مصراتة. © منظمة العفو الدولية

إذ لقيت **مريم محمود الحسوني**، البالغة من العمر 10 سنوات، مصرعها في 5 أبريل/نيسان في فناء بيتها في حي **زاوية المحجوب** من مصراتة. وأبلغ عمها منظمة العفو الدولية ما يلي: "كانت الساعة حوالي 10:30 صباحاً، وكانت مريم تلعب في ساحة الدار عندما انفجرت قذيفة في وسط الساحة. أصيبت بجرح بالغ في رأسها وتوفيت على الفور تقريباً". وتشير آثار القصف في فناء الدار وبقايا الشظايا إلى أن القصف كان بقذيفة هاون.

وفي اليوم نفسه، أصيب الطفلان الصغيران **أحمد عبد الله العمارية** و**عبد السلام إبراهيم الأطرش**، ولا يزيد عمر أي منهما عن سنتين، بجروح خطيرة وهما يلعبان في بيتيهما بشظايا من صاروخ سقط في الجوار. فكسرت يد أحمد، بينما كُسر عظم الفخذ الأيسر لعبد السلام.

وفي ساعات بعد الظهر من 14 أبريل/نيسان، أصيبت **أروى محمد بعيو** بجروح خطيرة جراء إصابتها بشظية في عنقها وبطنها عندما ضربت قذيفة هاون منزل أهلها وأصابت والديها وجدتها بجروح أيضاً.

وعقب يومين من ذلك، أي في 16 أبريل/نيسان، أدى تجدد الهجمات الصاروخية على الحي إلى جرح عدد من سكانه، بمن فيهم أحد موظفي العيادة الطبية المحلية وأحد الزوار. إذ أصيب **محمد سالم عواد**، وهو فني تخدير في العيادة يبلغ من العمر 42 سنة، بجروح في الصدر وفي الساق اليمنى جراء إصابته بشظية، وكان في انتظار أن تجرى له جراحة عندما زارته منظمة العفو الدولية في المستشفى. وروى ما حدث قائلاً: "بينما كنت احتسي فنجاناً من القهوة في باحة المستشفى، سقط صاروخان بالقرب من المكان وهرعت إلى داخل المستشفى، ولكن عندما وصلت الباب، سقط صاروخ ثالث في ساحة اصطفاف السيارات وأصبت".

أما المصاب الآخر في الحادثة، **فرج الرشيد**، وهو مدرس يبلغ من العمر 45 سنة، فأبلغ منظمة العفو الدولية أنه كان في العيادة لزيارة صديق أصيب في وقت سابق ذاك اليوم عندما انفجر صاروخ أو قذيفة هاون أمام بيته. وأبلغ الأطباء الذين كانوا يعالجون فرج الرشيد منظمة العفو الدولية أنه أصيب بجروح عميقة في البطن بفعل شظية تسببت في تمزق داخلي، وأن ذراعه الأيسر قد كسر.

وتشير شظية من القذيفة تفحصتها منظمة العفو الدولية في الموقع إلى أنها كانت قذيفة مورتر انفجرت في ساحة اصطفاف السيارات التابعة للعيادة. وقال مدير الطوارئ في العيادة إن الهجوم وقع حوالي الساعة 17:30 من بعد ظهر 16 أبريل/نيسان. وأشار كذلك إلى آثار عدة طلقات من هجمات سابقة استهدفت العيادة، ولم تؤد، لحسن الحظ، إلى أي إصابات. وكانت دائرة الأمراض النسائية أحد الأقسام الذي طالته نيران القصف في وقت سابق، ونقل على إثر ذلك إلى قسم آخر من العيادة.

وفي اليوم التالي (17 أبريل/نيسان)، انفجر صاروخ أمام منزل عائلة الشقماني، ما أدى إلى جرح أحد افراد العائلة وأحد الجيران، اللذين كانا يقفان بالقرب من بوابة البيت. فأصيب **الصغير علي الشقماني**، البالغ من العمر 34 سنة، بجروح عميقة في العنق جراء إصابته بشظية، بينما أصابت شظية جاره **علي محمد بن نجوى**، البالغ من العمر 53 سنة، في بطنه، كما أصيب بكسر في ذراعه الأيسر أدى إلى قطع أحد الشرايين.

وأبلغ علي محمد الشقماني، كبير العائلة ووالد **الصغير** ، منظمة العفو الدولية أنه وعائلته قد استضافوا ثلاث عائلات أخرى اضطرت إلى الفرار من بيوتها في أحياء أخرى. حيث يحتشد ما يربو على 40 شخصاً سوية في غرفة واحدة في وسط البيت المتضرر في الطابق الأرضي – بأمل أن يوفر لهم هذا أكبر قدر ممكن من الحماية في حال سقوط صاروخ أو قذيفة هاون مجدداً على البيت.

وكان شقيق علي، وهو يعاني من الشلل منذ خمس سنوات، يبكي ويرتعد في فراشه غير قادر على الكلام ويرتجف في كل مرة ينفجر فيها صاروخ بدوي عال. وكانت العائلة تحاول تهدئته وطمأنته، ولكن كانوا هم أنفسهم مرعوبين ويشعرون بأنهم لا حول لهم ولا قوة.

وعندما زارت منظمة العفو الدولية المنطقة في 17 أبريل/نيسان، كانت الهجمات بالصواريخ وبقذائف الهاون لا تزال مستمرة، وقد أصيبت بيوت وممتلكات أخرى بأضرار كبيرة – بما في ذلك مدرسة البنات في الحي (مدرسة نسيبة بنت كعب)، وكذلك عيادة الأسنان (عيادة بسمة)، والصيدلية (صيدلية المحجوب)، والمسجد (مسجد عمر عبد العزيز السنوسي". وكان العديد من سكان المنطقة قد غادروها أو بصدد مغادرتها خشية من الهجمات، بينما ظل آخرون حيارى بشأن المكان الآمن الذي يمكن أن ينتقلوا إليه.

محمود دنف وعائلته أطلعوا منظمة العفو الدولية على الأضرار التي تسببت بها قذيفة الهاون أصابت منزلهم مساء 16 أبريل/نيسان، حوالي الساعة 8 مساء. ولحسن الحظ، كان جميع أهل البيت، البالغ عددهم 16 شخصاً، إما في مكان آخر من المنزل أو خارجه، فنجوا دون إصابة، ولكنهم يعتزمون الآن مغادرة البيت إذا استطاعوا العثور على ملاذ آمن في مكان آخر. وأبلغ جيران لهم تضررت بيوتهم نتيجة الهجمات منظمة العفو الدولية أنه بينما استمر معظم الناس في الإقامة في بيوتهم لأطول فترة ممكنة، أجبر تزايد الهجمات العشوائية في الآونة الأخيرة العديدين على المغادرة.

فعقب إعادة قوات العقيد القذافي انتشارها على أطراف المدينة في الأسبوع الثالث من أبريل/نيسان، زادت من هجماتها الطويلة المدى، بما في ذلك القصف المدفعي، على المناطق التي أخلتها. فأثناء ليلة 23- 24 أبريل/نيسان، تساقطت عدة قذائف مدفعية من عيار 155 مم يعتقد أنها أطلقت من مدفع ذاتي الدفع موجود على أطراف المدينة، على حي رأس عمار في مصراتة، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن ستة من سكان البيوت المجاورة. وكان بين الضحايا ثلاثة أفراد من عائلة أبو شعالة (وهم ناديا البالغة من العمر أربع سنوات، ووالدتها عائشة البالغة من العمر 30 سنة، وجدتها ناديا، البالغة من العمر 60 سنة) وثلاثة من أفراد عائلة بالنور (وهم عبد النور البالغ من العمر ثماني سنوات، وعمته فاطمة البالغة من العمر 36 سنة، وعمه علي، 36 سنة).

ولم يسلم أي من أفراد العائلتين الناجين من الإصابة، والعديد منهم إصاباتهم خطيرة للغاية. وبينهم ثمانية من أفراد عائلة بلنور:

- مفتاح (37) وزوجته زينب (33) وثلاثة من أبنائهما (عبد الغني، 11 شهراً؛ وعبد المالك، خمس سنوات؛ وعبد السلام 10 سنوات). بينما قتل طفلهما الرابع (عبد النور، البالغ من العمر ثماني سنوات) في الهجوم؛
- سعاد (40) وابنها عبد الله (خمس سنوات)؛
- أصيلة (79)، جدة الأطفال.

ومن أفراد عائلة أبو شعالة، فقد زكريا، البالغ من العمر 28 سنة، ذراعه الأيسر وساقه اليمنى، ولحقت به إصابات أخرى بسبب الشظايا. ولم يعرف بعد أن والدته (ناديا، 60) وأخته (عائشة، 30) وابنة شقيقته (ناديا، 4) قتلن جميعاً. وأن أفراد العائلة الآخرين أصيبوا بجروح في الهجوم.

أبلغت أصيلة بعيو، من فراشها في المستشفى، منظمة العفو الدولية ما يلي:

أصيلة بعيو© منظمة العفو الدولية

"كنا نائمين، وكانت الساعة حوالي 2:00 فجراً عندما بدأ القصف. هرعنا إلى خارج المنزل بملابس النوم، ودون أحذية. كانت القذائف تسقط من حولنا. وحاول ابني علي إيصال النساء والأطفال إلى السيارة عندما سقطت إحدى القذائف. وقتل هو وابنتي فاطمة، وحفيدي عبد النور، وجارتنا ناديا، وابنتها عائشة، وحفيدتها ناديا. وجرح جميع الآخرين، أحفادي وأمهم وجميع من كانوا موجودين.

لقد هلك قسط كبير من عائلتنا. ودمرت بيوتنا. نعيش في منطقة فقيرة، البيوت بسيطة وقديمة وانهارت تحت القصف. كنا قد عدنا إلى بيتنا قبل فترة وجيزة عقب الإعلان أن قوات القذافي قد خرجت من وسط المدينة. واعتقدنا أننا سوف نكون آمنين في البيت، ولكن بدلاً من ذلك قصفوا المدينة عن بعد بقنابل ثقيلة أكثر من ذي قبل. هل هناك أي مكان آمن للناس العاديين في مدينتنا؟ ماذا يفترض فينا أن نفعل لكي نحمي أطفالنا؟

إننا نرجو من يستطيع مساعدتنا أن يفعل ذلك؟ كل يوم هناك قنابل وصواريخ وقذائف أكثر تضرب مصراتة؛ لا أعرف ما الذي يحدث لأطفالي وأحفادي، إذا ما كان المزيد منهم قد قتلوا."

وأصيبت أصيلة بجروح متعددة نجمت عن شظايا في الرأس والصدر والأطراف. وأشد جروحها خطورة هو الجرح في ذراعها الأيمن، حيث مزقت الشظية لحمها حتى العظم، وتستدعي حالتها جراحة أُجلت بسبب سوء حالتها الصحية.

وقد تم إخلاؤها مع اثنين من أقربائها المصابين إصابة خطيرة، وهما ابنها مفتاح وحفيدها عبد السلام البالغ من العمر 10 سنوات، من مصراتة إلى مستشفى في بنغازي. وبسبب انقطاع شبكة الهاتف في مصراتة، ليس ثمة سبيل لكي يبقوا على اتصال مع أقربائهم الجرحى والمحزونين في مصراتة، ما يزيد من شعورهم بالقلق.

أحد الشبان من منطقة الجزيرة على أطراف مصراته الغربية، ويبلغ من العمر 25 سنة، أصيب بجروح في هجوم صاروخي على الحي في 28 مارس/آذار حوالي الساعة 6:00 مساء. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه قد وقعت مواجهات في المنطقة في الأيام القليلة التي سبقت، وأن معظم العائلات قد هربت، ولكن والده المسن قرر البقاء في البيت. وقال إنه كان في البيت عندما سمع صوت انفجارات فخرج دون سلاح إلى الشارع الرئيسي وهو يصيح "الله أكبر"، فانفجر صاروخ آخر قريباً منه. وأصيب بجروح جراء الشظايا في ساقية وفي فخذه الأيمن وبطنه، وأخلي من المكان للعلاج في تونس في 4 أبريل/نيسان.

والتقت منظمة العفو الدولية كذلك فتى يبلغ من العمر 15 سنة في إحدى عيادات صفاقس، حيث كان يسترد عافيته من إصابة في ساقه اليسرى. وقال إنه سمع صوت انفجارات حوالي ظهر 1 أبريل/نيسان بالقرب من بيته في شارع المجمعات، الذي كان فيما مضى مركزاً تجارياً يعج بالحركة في مصراتة قبل بدء الاضطرابات. وخرج من البيت لمعرفة ما حدث مع خمسة شبان آخرين ليصاب بعيار ناري من بندقية آلية، حسب اعتقاده. ووصف ابن عمه، الذي كان يرافقه في المستشفى ويعيش في القسم نفسه من مصراتة، لمنظمة العفو الدولية كيف تعرضت المنطقة لهجوم ذاك اليوم من قبل قوات العقيد القذافي، التي استهدفت المصانع والمخازن الصغيرة في الشارع التي كانت تستخدم لتخزين السكر والمعكرونة والطحين.

نشرة تحذيرية حول الذخائر غير المنفجرة في مستشفى بحي زاوية المحجوب في مصراتة، أبريل/نيسان 2011. وقد تم عرض النشرة نفسها في أماكن أخرى من المدينة© منظمة العفو الدولية

تم الحصول على كتيب الشركة في 2011. والمصدر هو .through Mispo.org

استخدام القنابل العنقودية

شنت قوات العقيد معمر القذافي هجمات متكررة في وسط المدينة باستخدام مدافع الهاون، بما في ذلك قذائف هاون من عيار 120 مم تحتوي على ذخائر عنقودية صغيرة قرب "خط المواجهات" قبل انسحابها من المنطقة في الأسبوع الثالث من أبريل/نيسان. وفي 15 أبريل/نيسان، وجد مندوب منظمة العفو الدولية العديد من الذخائر العنقودية الصغيرة في المنطقة، فضلاً عن أجزاء من قذائف هاون MAT-120 (المصممة والمصنعة من قبل شركة Instalaza S.A.) الأسبانية التي تحتوي على ذخائر عنقودية صغيرة.

وتشكل الذخائر العنقودية التي تحظرها الآن أكثر من 100 دولة، خطراً هائلاً. ويتم إسقاط الذخائر العنقودية من الجو أو تطلق من الأرض، وهي مصممة بحيث تنفجر في الهواء، وتنشر الذخائر الصغيرة على مساحة واسعة من

الأرض. وهذا يعني أنها لا تميز بين المدنيين والعسكريين.[6] والعديد من هذه الذخائر الصغيراة لا ينفجر على الفور. وبذا تصبح هذه الذخائر العنقودية الصغيرة غير المنفجرة ألغاماً فتاكة مضادة للأفراد.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه القنابل غير دقيقة ولا يمكن أن توجه لإصابة أهداف معينة. ووفقاً للمطبوعة المختصة بشؤون الدفاع "جين"، فإن قذيفة هاون من طراز MAT 120 "...تنشر الذخائر الصغيرة كي تسقط بشكل حر في مسار شبه عمودي، وتبلغ الهدف المطلوب بشكل عشوائي ضمن دائرة قطرها 50 إلى 60 متر. ولا تزيد نسبة احتمال إصابة دبابة رئيسية يستهدفها القصف ضمن المنطقة المعنية عن 20 بالمائة".

وتدعي الشركة الأسبانية التي كانت تصنِّع القنابل المحمولة من طراز MAT 120 أن معدل الخطأ في إصابات الذخائر الصغيرة هو صفر في المائة[7]. بيد أن استخدام قنابل MAT 120 محظور بموجب "تفاقية الذخائر العنقودية". وباعت أسبانيا هذه القنابل إلى ليبيا في 2007. وفي يونيو/حزيران 2008، أعلنت عن وقف استخدام وإنتاج ونقل الذخائر العنقودية، ووقعت على الاتفاقية في 3 ديسمبر/ كانون الأول 2008[8].

ونظراً لكونها أسلحة عشوائية بطبيعتها، فإنه ينبغي عدم استخدام الذخائر العنقودية في أي ظرف من الظروف. ويشكل استخدامها في المناطق السكنية انتهاكاً صارخاً للحظر المفروض على الهجمات العشوائية. وعلى الرغم من أن معظم السكان فروا من منطقة وسط المدينة التي شهدت مواجهات مسلحة بين مقاتلي المعارضة وقوات العقيد معمر القذافي قبل انسحابها من المنطقة في الأسبوع الثالث من أبريل/نيسان، بقي بعض السكان في منازلهم في المناطق التي ألقيت فيها هذه الذخائر وفي المناطق المحيطة بها. ولم يكن من الممكن تحديد عدد المقيمين الذين قتلوا أو أصيبوا بشظايا من قذائف الهاون ذاتها أو من الذخائر العنقودية الصغيرة التي نشرتها. وفي بعض الحالات، وصف السكان لمنظمة العفو الدولية وقوع انفجارات متعددة من قذيفة واحدة، وهذه في الواقع قد تكون انفجارات الذخائر العنقودية الصغيرة التي تحملها قذائف الهاون.

ولكن في 16 أبريل/ نيسان، أصيب **سمير شرف الدين سيد أحمد**، وهو محاسب سوداني يبلغ من العمر 57 عاماً ويقطن في وسط مدينة مصراتة، بجروح إضافة إلى اثنين من أطفاله عندما اخترقت

أعلى الصفحة، أدوات آمنة / لتزويد ذخائر عنقودية من طراز MAT 120. © منظمة العفو الدولية

رجل يحمل الجزء الخلفي المتبقي من ذخيرة عنقودية من طراز MAT 120 تم استخدامها في مصراتة، ليبيا، 15 أبريل/نيسان 2011. © منظمة العفو الدولية

قنبلة عنقودية – مصراتة، ليبيا، 15 أبريل/نيسان 2011. الكتابة على جانب من القنبلة تقول: "SMM MAT-120 LOT 2-07". © منظمة العفو الدولية

قذيفة هاون جدار شقتهم في الطابق الأول في الساعة 5 مساءً. حيث أصيب بشظايا في الوجه والرأس والعنق واليدين. كما أصيبت اثنتين من بناته، وهما نهاد وسونة البالغتان من العمر 11 سنة و8 سنوات، بشظايا في الرأس والأطراف. ووفقاً للوصف الذي قدمه لمنظمة العفو الدولية، فإن من المرجح أن القذيفة التي أصابت منزله كانت قذيفة هاون من طراز MAT 120 ، ولو أنه لم يكن من الممكن التثبت مما إذا كانت تحمل ذخائر عنقودية صغيرة.

نهاد شرف الدين سيد أحمد، البالغة من العمر 11 عاماً أصيبت بجروح عندما سقطت قذيفة هاون عبر جدار شقة عائلتها وسط مدينة مصراتة. كما أصيب في الحادث والدها وشقيقتها البالغة من العمر ثماني سنوات © منظمة العفو الدولية

استهداف السكان برصاص القناصة

وردت تقارير متواترة عن استخدام مواقع لقوات العقيد معمر القذافي نيران القناصة ضد السكان الموجودين في المناطق الخاضعة لسيطرة مقاتلي المعارضة. وأبلغ السكان الذين تم استهدافهم وأقارب الضحايا منظمة العفو الدولية أن مثل هذه الهجمات كانت تجري بهدف تخويف السكان وإعاقة تحركاتهم في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. كما أخبر السكان منظمة العفو الدولية أن بعض الأفراد، بمن فيهم مجموعة من الممرضات الفلبينيات، ظلوا محتجزين لأسابيع في المناطق القريبة من خط الجبهة، خاصة حول شارع طرابلس، دون أن يتمكنوا من المغادرة خوفاً من رصاص القناصة.

وفي الساعة 10:20 من مساء 23 مارس/آذار، قتل **إبراهيم أحمد الدرناوي**، البالغ من العمر 33 سنة والأب لثلاثة أبناء تتراوح أعمارهم بين أربع سنوات وستة أشهر في منزل والديه. وأخبر والده منظمة العفو الدولية:

"كنا قد وصلنا للتو إلى المنزل وجلسنا في غرفة الجلوس. كنت أجلس تحت النافذة وكان ابني يجلس قبالتي. جلبت زوجتي لنا القهوة وانتقلت بعيداً عن النافذة إلى ركن من الغرفة، بالقرب من ابني. وكان يحمله ابنه البالغ من العمر ستة أشهر في حضنه وكنا نتحدث. وفجأة سمعت صوت الزجاج يتكسر ولكن النافذة لم تتحطم. ثم رأيت الدماء تتدفق من وجه ابني. كان قد أصيب برصاصة في رأسه. وتوفي على الفور."

وفي منزل الأسرة، عاينت منظمة العفو الدولية ثقب الرصاصة في النافذة ومسار خط النار الممتد إلى الجنوب الغربي، مما يقود إلى منطقة يوجد فيها عدة بنايات كانت تحتلها في ذلك قوات العقيد معمر القذافي. وقالت أسرته إن المنزل كان قد استهدف سابقاً من الاتجاه نفسه، مشيرين إلى عدة ثقوب في الجدار الذي يحيط بالمنزل نجمت عن رصاصات من العيار الثقيل.

سمير شرف الدين سيد أحمد، وهو محاسب سوداني يبلغ من العمر 57 عاماً، تعرض منزله لهجوم بقذائف هاون في 16 أبريل/ نيسان، وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه وفي 9 أبريل/ نيسان، حوالي الساعة 5:00 مساءً، تعرض لإطلاق نار أثناء تواجده في الشارع خارج منزله في طريق عودته من المخبز. وأصيب برصاصة واحدة كسرت ثلاثة أصابع في يده اليسرى. وذكر أن الرصاص أطلق من اتجاه المباني التي كانت تتمركز فيها قوات العقيد معمر القذافي.

وأصيب **محمد حسن النفّار**، البالغ من العمر 10 سنوات، برصاصة في الرأس فيما كان يلعب في منزله. وأبلغت والدته منظمة العفو الدولية: "كان يلعب مع أبناء عمه في البيت؛ ولم أكن أسمح له بالخروج بتاتاً، وأيضا لم نعد نستخدم الطابق الثاني من المنزل بعد الآن بسبب تواجد قناصة القذافي في المباني المجاورة. وكان الباب مفتوحاً بجانب المباني التي يشغلها قناصة القذافي وإطلاق النار جاء من هناك. واخترقت شظية رصاصة رأسه من أحد الجانبين إلى الجانب الاخر. أدعو الله أن يتعافى؛ إنه طفلي الوحيد؛ وهو كل ما أملك". وفي هذه الحالة أيضاً، تؤكد خريطة للمنزل والمنطقة رسمها قريب للعائلة رواية الأسرة فيما يتعلق باتجاه إطلاق النار الذي أسفر عن إصابة محمد.

وأخبر **مصطفى فتح الله النعاس**، البالغ من العمر 42 عاماً، منظمة العفو الدولية أنه أصيب بعيار ناري في 13 أبريل/نيسان، الساعة 3:30 من بعد الظهر، أثناء وجوده في سيارته في منطقة خروبة من مصراتة. وقال لمنظمة العفو الدولية: "كنت قادماً من طريق فرعي إلى الشارع الرئيسي شمال الطريق الدائري الرابع عندما اخترقت رصاصة مؤخرة السيارة وأصابتني في ظهري وخرجت من بطني ومرت إلى المقعد الأمامي. إطلاق النار جاء من قناص في مبنى في زاوية الشارع الرئيسي بضعة مئات من الأمتار إلى الجنوب". وتبين الخريطة التي قام برسمها بوضوح خط إطلاق النار بين المبنى، حيث تم الإبلاغ عن وجود قناص والمكان الذي أصيبت فيه السيارة. ودلَّ أحد أقاربه منظمة العفو الدولية على السيارة التي أصيب فيها مصطفى وأشار إلى ثقب رصاصة في المقعد الخلفي كانت أعلى بسنتيمترين ونصف من الثقب في المقعد الأمامي، مما يشير إلى مسار تنازلي، ويتسق مع التقارير بأن النار أطلقت من موقع مرتفع.

وتشير المعلومات المتاحة بشأن الحالات المبلغ عنها أعلاه وغيرها إلى حقيقة أن الأعيرة النارية التي أسفرت عن مقتل وإصابة السكان أطلقت بالتأكيد من المواقع التي كانت تحتلها قوات العقيد القذافي. وأيضاً، شهد مندوب منظمة العفو الدولية عمليات إطلاق نار من قبل قوات العقيد القذافي على المناطق السكنية الخاضعة لسيطرة المعارضة دون أن يكون هناك ما يشير إلى وجود أي نشاط لمقاتلي المعارضة المسلحة. ونظراً للمخاطر المحدقة التي يمكن أن يتعرض لها من يقتربون من منطقة خط المواجهة، حيث يمكن اندلاع تبادل لإطلاق النار، لم تستطع منظمة العفو الدولية التحقق بدقة من سياقات حوادث إطلاق النار أو التحقيق في الحالات المبلغ عنها بعمق أكبر لتحديد ما إذا كان السكان غير المشاركين في القتال قد تم استهدافهم عمداً أو أن النار أطلقت عليهم بطريق الخطأ لافتراض أنهم من مقاتلي المعارضة-وفي حال كانت هناك مثل هذه الأخطاء، تحديد ما إذا كان ذلك قد نشأ عن عدم اتخاذ قوات العقيد القذافي كل الاحتياطات اللازمة للتمييز بين المدنيين والمقاتلين.

استخدام الدروع البشرية

"هذه حكومة ونظام اختار استخدام سطوح المستشفيات والمساجد، وإيقاف دباباته إلى جانب المدارس والاختباء وراء الرجال والنساء للتأكد من أننا لا نهاجمهم".

الفريق تشارلز بوشار، رئيس عمليات حلف شمال الأطلسي في ليبيا. [9]

في منطقة غيران، وهو حي إلى الجنوب الغربي من وسط المدينة انسحبت منه قوات العقيد القذافي في 19 أبريل/نيسان، شاهدت منظمة العفو الدولية دبابتين كانتا قد تمركزتا بين البيوت السكنية. وكانت إحداهما واقفة في فناء منزل، بين البيت ومعمل لقطع القرميد، والثانية بجوار مبنى آخر يضم مخبزاً وبقاله صغيرة في الطابق الأرضي. وكانت الدبابتان مدمرتين، وعلى ما يبدو نتيجة الضربات الجوية لحلف شمال الأطلسي، بينما أصيبت المنازل المجاورة بأضرار كبيرة.

وفي منزل ثالث قريب، كانت دبابة متوقفة في غرفة كبيرة للمعيشة، حيث تم تحطيم الجدار الأمامي بشكل كامل

أثناء اختراقها له. وعندما زارت منظمة العفو الدولية مكان الحادث، كانت الدبابة قد نقلت إلى مساحة فارغة على الطريق، وأحرقت، لكن آثار جنازير الدبابة كانت لا تزال مرئية بوضوح في الغبار والأنقاض المتناثرة في الغرفة المحطمة وفي فناء المنزل.

منزل في حي غيران حيث وضعت القوات الموالية للقذافي دبابة في غرفة الجلوس لإخفائها © منظمة العفو الدولية

وعلى ما يبدو، وضعت هاتان الدبابتان بجوار المباني المدنية، رغم وجود العديد من المساحات الخالية بعيداً عن المنازل، في محاولة متعمدة، وإن كانت دون جدوى في نهاية المطاف، لحمايتها من الضربات الجوية المحتملة. وتعد ممارسة الاحتماء بالمناطق المدنية لإخفاء المعدات العسكرية انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي كما يشكل جريمة حرب.

وحتى لو كان مثل هذا السلوك لا يرقى إلى استخدام الدروع البشرية، فهو يمثل امتناعاً عن اتخاذ الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من آثار الهجمات- والتي تقتضي من أطراف الصراع في جميع الأوقات تجنب وضع الأهداف العسكرية في المناطق المدنية.

المهاجرون العالقون بسبب النزاع

عمال مهاجرون مصريون (وبعض التونسيين) يخيمون على جانب الطريق خارج ميناء مصراتة في انتظار إخلائهم، ليبيا، 15 أبريل/نيسان 2011© منظمة العفو الدولية

منذ بداية النزاع، فر نحو 500,000 من الرعايا الأجانب أو تم إخلاؤهم من ليبيا، بما في ذلك من مصراتة. آخرون لم يتمكنوا من الهرب إلى الآن، وظلوا عالقين في المدينة المحاصرة. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، ظل أكثر من 8,000 من المهاجرين يعيشون في ميناء المدينة في أبريل/نيسان في حالة من البؤس والحاجة الماسة للمساعدات الإنسانية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت المنظمة الدولية للهجرة قد أخلت أكثر من 5,000 شخص معظمهم من المهاجرين، ولكن ليبيين مصابين أيضاً، منذ 14 أبريل/ نيسان. بيد أنها تتحدث عن أن آلافاً غيرهم ما برحوا محاصرين وبحاجة إلى المساعدة العاجلة.[10]

أما من بقوا في الميناء فعرضه للهجمات، لا سيما مع تزايد استهداف القوات الموالية للعقيد القذافي لميناء المدينة في سعيها إلى حرمان السكان الباقين في المدينة من شريان الحياة الأخير المتبقي لهم للاتصال مع العالم الخارجي.

وفي صفاقس، بتونس، التقى مندوبو منظمة العفو الدولية رجلاً مصرياً يبلغ من العمر 45 عاماً وكان قد عاش في ليبيا لمدة 25 سنة، وتم إجلاؤه للعلاج الطبي، بينما كان يتعافى من فقدان إحدى ذراعيه نتيجة لإصابته بشظايا قذيفة دبابة في مصراتة. حيث انفجرت القذيفة في شارع زبلة عند ظهر 24 مارس/آذار بالقرب من مقهى كان الرجل يلتقي فيه مع مصريين آخرين لقيا مصرعهما على الفور.

ويتساءل عن سبب استهدافه هو ورفيقيه في وقت لم تكن تجري فيه مواجهات مسلحة بينما كان واضحاً أنه ومن معه غير مسلحين. وكانت الدبابة التي يعتقد أنها أطلقت القذيفة المميتة تتمركز إلى جانب مبنى التأمين في شارع طرابلس. وأخبر منظمة العفو الدولية أنه يأمل في أن يعود في أقرب وقت إلى مصراتة، حيث يعيش طفلاه.

وكان خمسة آخرون من العمال المهاجرين المصريين، ممن تقطعت بهم السبل مع آلاف آخرين قرب مدخل الميناء في انتظار إجلائهم منذ بداية النزاع، بين أولئك الذين قتلوا في طابور الخبز في 14 أبريل/نيسان.

مهاجرون مصريون يعرضون صاروخ غراد سقط بالقرب منهم، 15 أبريل/نيسان 2011 © منظمة العفو الدولية

وفي 4 مايو/أيار، لقي أربعة من أفراد أسرة نيجيرية، بينهم طفلان صغيرين (ثمانية أشهر و18 شهراً) وخالتهم وعمهم، مصرعهم في هجوم صاروخي بينما كانوا ينتظرون إخلاءهم من مصراتة. وفقدت أم الطفلين إحدى ساقيها وأصيبت بجروح خطيرة في الهجوم.

الاستخدام المفرط/غير المبرر للقوة المميتة – استهداف المدنيين

لقي أربعة أطفال من عائلة أبو فنس - وهم آدم البالغ من العمر ثلاث سنوات، وفاطمة، وهي في السابعة، وحواء، وتبلغ من العمر 11 سنة، وأخوهم سالم، 15 سنة - مصرعهم عندما أصابت قذيفة السيارة التي كانوا يسافرون فيها مع والديهم في وسط مصراتة بعد ظهر 21 مارس/آذار.

ويعتقد والد الأطفال، علي أبو فنس، وهو فني تخدير في أحد مستشفيات مصراتة ويبلغ من العمر 51 سنة، أن مصدر القذيفة التي قتلت أطفاله كان دبابة تابعة لقوات العقيد معمر القذافي. وأبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي:

"تركنا منزلنا في وسط المدينة للذهاب إلى بيت والدَيْ زوجتي. وكنا جميعاً في السيارة؛ زوجتي لطفية كانت تجلس بجانبي في المقعد الأمامي والأطفال في المقعد الخلفي. كانت الساعة حوالي 4 أو 4:30 من بعد الظهر. وعندما اقتربنا من الكلية الطبية، كان هناك إطلاق نار كثيف من جهة جنود القذافي، الذين كانت دباباتهم تقف بجانب الدوار عند تقاطع الطريق الدائري الرابع وشارع بنغازي. ولم يكن هناك أي "ثوار" بالقرب من المكان. وحاولت زوجتي النزول من السيارة وحاولت إيقاف السيارة. ثم كان هناك انفجار مدو عندما سقطت قذيفة على ظهر السيارة من الجهة الخلفية، حيث كان الأطفال. نظرت إلى الخلف وشاهدت أطفالي قتلى – كانت أجسادهم قد تمزقت إلى أشلاء. وراحت زوجتي تصرخ، "أولادي، أولادي".

بقينا في المكان، ثم جاء أربعة جنود وطلبوا منا أن نخرج من السيارة. لم ترد زوجتي أن أنزل. فأبلغتها أنه ليس لدينا خيار. أرادت النظر إلى الأطفال؛ وجعلتها تجلس على الأرض. وأخذنا الجنود إلى الجانب الآخر من الدوار، حيث كان العديد من الجنود. وضعونا في مرحاض كان العمال في محلات الجزارين المجاورة يستعملونه. وفي المرحاض، وجدنا امرأة قتل زوجها للتو أثناء مرورهما بالقرب من المكان، كما وجدنا شاباً وأخته. أبقينا هناك حوالي ساعتين أو ساعتين ونصف. وظلت زوجتي تسأل عن الأطفال؛ أخبرتها أنه ليس هناك ما نستطيع فعله لأنهم قد قتلوا جميعاً.

ثم جاء أحد الجنود وقال، 'عندما تسمعون صوت إطلاق نار، افتحوا الباب واهربوا'. أخبرته أنني أفضل البقاء مهما كانت المدة، وأن باستطاعتهم الذهاب وتركنا هناك. ثم أخرجنا الجنود من المرحاض ووضعونا في إحدى دباباتهم ونقلونا إلى المجمع السكني للكلية الطبية. أخرجونا من الدبابة في الساحة. وظلت زوجتي تسأل عن الأطفال. فطلب منها أحد الجنود أن تغلق فمها، ولكنها واصلت السؤال عن الأطفال فأطلق أحد الجنود أربع طلقات في الهواء من بندقية الكلاشنيكوف التي يحملها وقال، 'اعتبريهم شهداء وزغرتي'. كانت معهم بنادق كلاشنيكوف وبنادق آلية وقنائف آر بي جيه وقنابل يدوية. وبقينا هناك (في ساحة المجمع السكني للكلية الطبية) حوالي ساعة واحدة، وكان "الثوار" بعد ذلك يقتربون.

كان الجنود يريدون أخذنا معهم إلى الطريق الساحلي (جنوباً). طلبت من الجنود أن يتركونا هناك ويذهبوا وقلت له

إننا سوف نذهب عند أقارب لنا بالقرب من المكان. وفي النهاية وصلنا إلى بيت قريب، وطلبت منا العائلة أن نبقى هناك حتى تهدأ الأمور. وبقينا حتى صباح اليوم التالي دون أن ننام. كنت قد أصبت عندما هوجمت السيارة وكنت أتألم (يظهر سجلة الطبي أن رصاصة اخترقت خاصرته اليمنى وأن شظية استقرت في ظهره وأجريت عملية لاستخراجها لاحقاً). وفي حوالي الساعة 7 صباحاً، أبلغنا بعض أفراد العائلة التي استضافتنا أن بعض الأشخاص قد نقلوا أجساد أطفالنا إلى المستشفى وأخذونا إلى بيتنا. غادرنا البيت فوراً وأقمنا مع أقارب لنا. ولم نعد إلى البيت منذ ذلك الوقت؛ فهو لم يعد آمناً نظراً لوجود جنود للقذافي واشتباكات في المنطقة."

وفي اليوم نفسه (21 مارس/آذار)، قتل نحو 20 شخصاً آخر بالذخيرة الحية وبشظايا قذائف الدبابات والهاون، حسبما تشير سجلات المستشفيات وشهادات الشهود، بينما أصيب ما يربو على 120 بجروح اقتضت إدخالهم المستشفى، وعولج العشرات من جروح طفيفة لحقت بهم. وفي ذلك الحين، كان ما يزيد على 100 من المحتجين والمتفرجين قد قتلوا، بينما جرح عدة مئات غيرهم على أيدي قوات العقيد القذافي في مصراتة. وأصيب العديد من الضحايا أثناء مشاركتهم في المظاهرات ضد حاكم ليبيا. بينما لم تكن لآخرين، كما كان الحال بالنسبة لعائلة أبو فنس، أية صلة بما يحدث.

إن من المستحيل التثبت على نحو مطلق مما حدث في كل حالة من الحالات دون أن تكون حاضراً لمشاهدة المظاهرات وما تلاها من مصادمات بين المتظاهرين وقوات العقيد القذافي في مصراتة. بيد أن تواتر الشهادات من قبل أشخاص في أرجاء مختلفة من مصراتة – سواء من شارك منهم في المظاهرات أو من شاهدوها عن بعد من بيوتهم أو أثناء مرورهم بها- يشير إلى أن ثمة نمطاً من الاستخدام غير المبرر والمفرط للقوة المميتة ضد المتظاهرين في مرحلة مبكرة من مظاهرات الأيام القليلة الأولى، التي انطلقت في 19 فبراير/شباط، وعلى وجه الخصوص ابتداء من الأسبوع الثاني من مارس/آذار، عندما عادت قوات القذافي (في محاولة منها) للسيطرة على أجزاء من المدينة التي انسحبت منها سابقاً. وأبلغ محتجون من مصراتة منظمة العفو الدولية أنهم خرجوا إلى الشوارع في بداية الأمر لدعم احتجاجات مماثلة في بنغازي، وعقب وصول أنباء عن تعرض المتظاهرين المناهضين للحكومة للعنف. وهتفوا في بداية الأمر بشعارات تعبر عن التضامن مع محتجي بنغازي، ولكن عندما استخدمت قوات الأمن القوة والأسلحة النارية، راح المحتجون يهتفون "بسقوط النظام". وأوضح شاب من المحتجين يبلغ من العمر 25 سنة لمنظمة العفو الدولية ما يلي: "[العقيد معمر] القذافي يعيش في عصر، ونحن، الشباب الذين تفتحت عيوننا، نعيش في عصر آخر. أردنا أن نحطم قيود العبودية". وأبلغ شهود عيان منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن، بما في ذلك أفراد قوات مكافحة الشغب [الدعم المركزي] و"جهاز الأمن الداخلي"، وكذلك أعضاء اللجان الثورة، راحوا يطلقون النار على المحتجين دون سابق إنذار.

وكان أول من قتل من المحتجين أثناء المظاهرات في مصراتة **خالد أبو شحماء**، وهو رجل إطفاء يبلغ من العمر 42 سنة وأب لسبعة أطفال أصغرهم طفل وليد. ولقي مصرعه عندما أطلقت عليه النار في 19 فبراير/شباط. وأبلغ ابن عمه وصديقه الدكتور أيمن أبو شحماء، أخصائي الأمراض الباطنية في وحدة العناية المركزة في مستشفى مصراتة الرئيسي، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"في 19 فبراير/شباط، حوالي الساعة 3 من بعد الظهر، اتصل خالد بصديق مشترك لنا وقال له إنه ذاهب إلى المظاهرة. كنت في المستشفى وفي حوالي الساعة 3:15 أخبرت بأن شخصين قد أدخلا وهما مصابان بجروح في البطن، وأن حالة أحدهما خطيرة للغاية. هرعت لأرى المريض ووجدت أنه صديقي خالد. اصيب برصاصتين من عيار صغير في الصدر، أطلقتا من مسدس. وكان يجد صعوبة في التنفس. وتوفي على مائدة العمليات الجراحية. وقد قال شقيقه، الذي كان معه، وشهود آخرون إن النار أطلقت عليه من مسافة قريبة من قبل عضو معروف جيداً في

لجان القذافي الثورية. وبدت إصابتا خالد متساوقتين مع هذه الرواية للحدث، نظراً لأن الرصاص أطلق عليه من مسافة قريبة من سلاح صغير. ويعتقد أن عضو اللجان الثورة الذي أطلق عليه النار غادر مصراتة."

وقتل محتجون آخرون في الأيام والأسابيع التالية. وبين المتظاهرين الذين قتلوا في 21 مارس/آذار **مفتاح رمضان الجابو**، وهو صاحب محل لبيع القرطاسية يبلغ من العمر 27 سنة. وأبلغ شقيقه، وهو طبيب في أحد مستشفيات مصراتة، منظمة العفو الدولية أن مفتاح ذهب للانضمام إلى مظاهرة في وسط المدينة وأنه قتل برصاصتين أصابتا الجزء العلوي الأيمن من صدره. وأطلقت النار بالمثل على **خالد إبراهيم السريتي**، البالغ من العمر 30 سنة، في المظاهرة نفسها ففارق الحياة. وأبلغ أحد جيرانه منظمة العفو الدولية أنه وخالد كانا معاً في المظاهرة عندما فتح الجنود النار وهرب المتظاهرون في شتى الاتجاهات، وأنه علم فيما بعد أن خالداً قد قتل.

وأبلغ رجل يبلغ من العمر 25 سنة وقابلته منظمة العفو الدولية في عيادة في صفاقس المنظمة أنه أصيب بجروح من شظايا في ركبته اليمنى أثناء المظاهرات نفسها في شارع طرابلس في 21 مارس/آذار. وقال إن المحتجين قاموا بمسيرة من شارع عبد العزيز إلى محلية مؤتمر الشعب في شارع طرابس وهم مقتنعون بأن القوات الموالية للقذافي لن تطلق النار عليهم عقب إعلان العقيد معمر القذافي وقفاً لإطلاق النار تجاوباً مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973.

وقدّر أن عدد المشاركين في المظاهرة كان نحو 5,000، بمن فيهم أطفال لم تزد أعمارهم عن ثماني سنوات. وقال إن القوات الموالية للعقيد معمر القذافي فتحت النار حوالي الساعة 1:30 من بعد الظهر، مستخدمة أسلحة ليست مصممة للسيطرة على الجمهور، بما في ذلك بنادق آلية، وقذائف آر بي جيه، ومدافع مضادة للطائرات – وبحسب ما زعم من عيار 14.5مم و24مم. وقال كذلك إنه رأى قناصين يطلقون النار على المتظاهرين من على أسطح المباني في شارع طرابلس.

وأبلغ عدة أشخاص آخرين شاركوا في مظاهرات الاحتجاج في ذلك اليوم وفي الأيام السابقة واللاحقة منظمة العفو الدولية أنهم كانوا على قناعة بأن قوات القذافي لن تواصل إطلاق النار على المتظاهرين السلميين. وقال أحدهم: "ارتكبنا خطأ، لأننا اعتقدنا أنه عندما يرى الجنود أنهم يقتلون مدنيين عاديين لا يحملون الأسلحة، فإن شعوراً إنسانياً سوف يسيطر عليهم وسيتوقفون عن إطلاق النار. ولكنهم واصلوا قتل المزيد من الأشخاص كل يوم."

حالات الاختفاء والإعدام خارج نطاق القضاء والأشكال الأخرى للأعمال الانتقامية

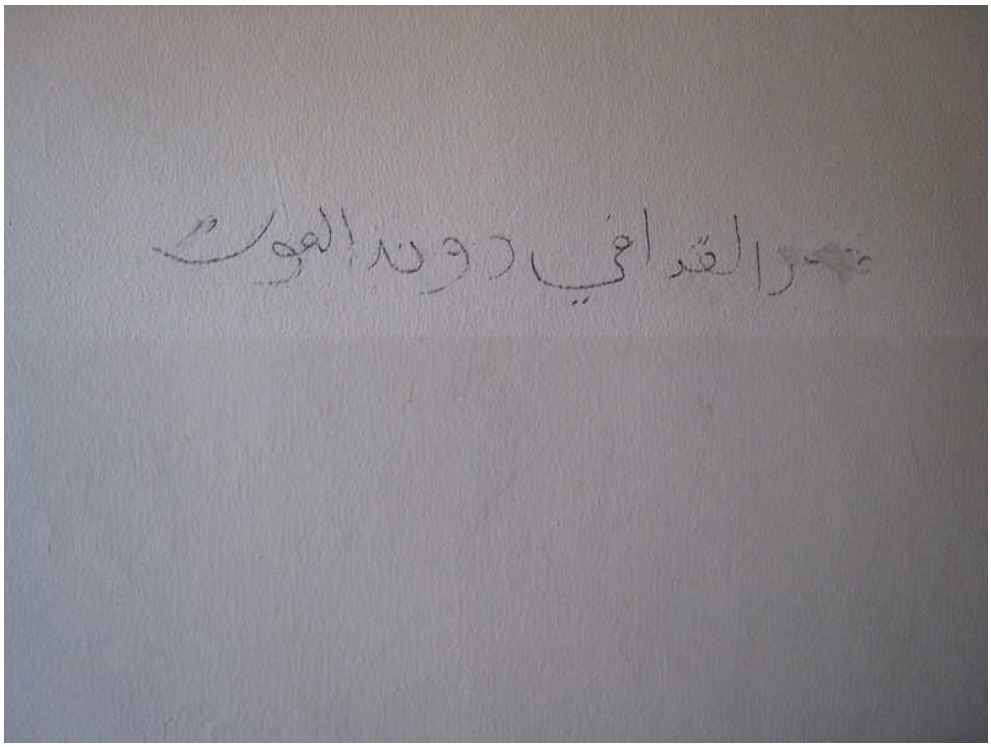

شعارات على الجدران في بيت نهبته القوات الموالية للقذافي في حي غيران© منظمة العفو الدولية

أبلغ الأهالي منظمة العفو الدولية أن قوات العقيد القذافي شنت، ما بين مطلع ومنتصف مارس/آذار، وعندما عادت لاسترداد السيطرة على الأحياء التي كانت قد غادرتها في الأسابيع السابقة، حملة من العمليات الانتقامية ضد السكان الذين اشتبهت بدعمهم للمعارضة وضد ممتلكاتهم، أو بغرض تخويفهم وإخضاعهم. واحتجزت عشرات، وربما مئات، من الأشخاص، معظمهم من الشبان، تعرضوا لاحقاً للاختفاء القسري على يد قوات العقيد القذافي. وقد أُخذ العديد من هؤلاء من منازلهم، على مرأى من أفراد أسرهم، وغالباً بعد تعرضهم للعنف. ولم يتم إبلاغ الأسر عن سبب احتجازهم أو إلى أين كان يجري اقتيادهم، ما تركهم فريسة للخوف على سلامتهم.

يوسف [11]، البالغ من العمر 85 عاماً، من سكان حي غيران، أبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي:

" جاءت الكتائب إلى بيتي وأرادت الدخول إلى القسم المخصص للنساء. وكنت أقف هناك مع أبنائي الخمسة. واعترض ابني عثمان، وهو أب لأربعة أطفال، فقاموا بحبسه في غرفة ولكنه تمكن من الخروج من النافذة، وطلب منهم المغادرة مرة أخرى. فأطلقوا عليه النار في عنقه. أطلقوا عليه الرصاص وقتلوه بدم بارد وغادروا."

وقال مصطفى، وهو آب لتسعة أبناء، لمنظمة العفو الدولية:

" في 16 مارس/ آذار، عندما وصلت الكتائب إلى غيران، قامت بقصف المنطقة. وانفجرت قذيفة هاون في فناء منزل الأسرة وقتلت قريبتي فاطمة علي الكرزاب، البالغة من العمر 69 عاماً. وفي 18مارس/آذار في الساعة 5، جاءت الكتائب إلى منزلنا وأخذت أبنائي السبعة (واحد منهم يبلغ 17 سنة) وأحد أشقائي واثنين من أبنائه (الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و15)، ووضعوهم في شاحنة بيك آب واقتادوهم بعيداً، وحتى يومنا هذا لا نعرف ماذا حدث لهم."

وأخبر رجل من الحي نفسه، يدعى مصطفى أيضاً، منظمة العفو الدولية:

" قفز حوالي 25 من أفراد الكتائب فوق جدار منزلنا في 17 مارس/ آذار في حوالي الساعة 10:00 صباحاً وقيدت أيدي أبنائي الخمسة وأيدي أبناء أخي العشرة بالأصفاد البلاستيكية وضربت رؤوسهم بالحائط وضربوهم بأعقاب البنادق. وقالوا لهم أن يهتفوا 'الله، معمر القذافي، ليبيا وبس'. وحبسونا في بيت أخي المجاور. كان مجموعنا 35 شخصاً وبقينا مسجونين في البيت لمدة أسبوع. أخذوني مرة أخرى إلى منزلي لفتح الخزنة؛ نحن من التجار، وكان لدينا الكثير من المال في الخزنة. فأخذوا المال ومجوهرات النساء. أخذوا أبنائي الخمسة، أحدهم أب لسبعة والآخر أب لأربعة، وحتى الآن لم تصلنا أي أخبار عنهم ولا نعرف أين هم، أو ما إذا كانوا أحياء أم أمواتاً."

وأبلغت طالبة الطب، وهي أيضاً من غيران، منظمة العفو الدولية:

" في 16 مارس/آذار جاءت الكتائب إلى الحي بالدبابات وقصفت وأطلقت النار في المنطقة. وتم قطع خطوط الهاتف النقال في ذلك اليوم، وفي 18 مارس/آذار تم قطع خطوط الاتصال الأرضية كذلك. وتركنا منزلنا لأنه كان على الطريق الرئيسي، بالقرب من الموقع حيث تمركزت القوات، وذهبنا للإقامة مع أقارب لنا في مكان أبعد في الحي. وكان هناك 40 شخص منا في البيت. وفي المساء، جاءت الكتائب وفتشت المنزل وطلبت منا البقاء داخل المنزل. كانت عمتي تعاني من فشل كلوي، وتحتاج إلى غسيل كل ثلاث مرات في الأسبوع، فطلبنا من الجنود السماح لنا باصطحابها إلى المستشفى لكنهم رفضوا وقالوا إنه لا أحد يستطيع المغادرة. وطلبنا من الجنود السماح لنا بالخروج إلى فناء المنزل لجلب المياه من البئر ولكنهم قالوا إنه 'في حال بقيتم في المنزل ستكونون بمأمن، لكن لا يمكننا أن نضمن ماذا سيحدث إذا خرجتم'. وبعد أربعة أيام، في 20 مارس/آذار، جاء خمسة منهم إلى المنزل وأخذوا والدنا. وسألناهم عن سبب ذلك فقالوا إنه كان لدينا ثلاثة أطباء يقدمون العناية الطبية للمقاتلين في المنزل. فقلنا لهم إن الأطباء الثلاثة لم يكونوا في البيت (حيث كانوا في العمل عندما اندلعت الاضطرابات وظلوا في المستشفى). وأخذوا والدنا ولم تردنا أخبار عنه منذ ذلك الحين. بعد أيام قليلة، قمنا بتهريب عمتي من الحي عبر الشوارع الخلفية وتجنبنا الطرق الرئيسية حيث تمركزت الكتائب."

وأبلغ رجل يبلغ من العمر 87 عاماً تم إجلاؤه من مصراتة إلى صفاقس، بتونس، في 4 أبريل/نيسان للعلاج الطبي، منظمة العفو الدولية أن قوات العقيد القذافي دخلت منزله في ضواحي المدينة، وأخذت زوج ابنته وحفيده البالغ من العمر 26 سنة. ومنذ ذلك الحين، لم ترده أية أخبار عنهما، حسبما قال، وإنه لا يعرف مصيرهم. بقية أسرته، والتي

تتألف من النساء والأطفال، اضطروا إلى الفرار من منازلهم ويقيمون الآن مع خمس أسر أخرى بعيداً عن وسط مصراتة.

وأصيب الرجل البالغ 87 عاماً بجروح قبل عدة أيام من الاختفاء القسري لأقربائه عندما تعرضت شاحنة البيك آب التي كان متوجهاً بها من منزله إلى حقله، على بعد عدة كيلومترات جنوبي مدينة مصراتة، لإطلاق نار في منطقة غيران. ونجا سائق الشاحنة من الإصابة لكن رجل المسن أصيب بجروح، وتطلبت حالته عملية جراحية وأجلي في نهاية المطاف من مصراتة.

وأبلغ رجل آخر من مصراتة ممن شاركوا في القتال، والذي فضل عدم التعريف به، منظمة العفو الدولية أن القوات الموالية للعقيد القذافي دخلت عنوة منزل جده في منطقة الخروبة في أواخر مارس/آذار، ويبدو أنها كانت تبحث عنه. وبما أنه لم يكن هناك، أخذوا عمه عوضاً عنه – ومنذ ذلك الحين لم ترد أية أخبار عنه أو عن مكان وجوده.

وأبلغت حليمة،من طمينة، جنوب شرق مصراتة، منظمة العفو الدولية:

" في 6 مارس/آذار جاءت الكتائب إلى منزلنا وقاموا بتفتيشه وسرقوا بعض المال والهواتف. ثم قتلوا أخي عيسى. وكان عمره 60 عاماً وأب لأربعة أبناء وابنتين. وفي اليوم نفسه، تركنا بيتنا وأتينا إلى هنا حيث نقيم مع اقربائنا. في 20 مارس/آذار أخذت الكتائب ابني، عبد السلام، ولم تردني أخبار عنه منذ ذلك الحين."

وأبلغت عائشة، وهي أم لخمسة أبناء من طمينة، منظمة العفو الدولية:

"انتقلنا إلى بيتنا الجديد قبل خمسة أشهر فقط. وهو بيت كبير مكون من ثلاثة طوابق مع ست شقق لي ولأبنائي الخمسة وزوجاتهم وأطفالهم. وعندما جاءت الكتائب في بداية مارس/آذار تسببت بالكثير من الأضرار للمنزل ودمرت المزرعة؛ كانوا يتنقلون صعوداً وهبوطاً في الحقل بالدبابات. وكان أحد أبنائي وأخي يعملان في تجارة السيارات معاً ودمرت معظم السيارات. حتى أنهم قتلوا خيولنا وجمالنا. غادرنا المكان ونعيش كلاجئين منذ شهرين الآن" .

ووجد بعض الذين تمكنوا من العودة إلى ديارهم بعد أن انسحبت قوات العقيد معمر القذافي من الأحياء في أواخر أبريل/نيسان أن بيوتهم قد تضررت أو نهبت.

ففي غيران، وجدت إحدى الأسر أن بيتها قد استخدم من قبل قوات العقيد معمر القذافي كموقع عسكري. وعلى شرفة السطح كانت هناك فتحات لنيران القناصة في الجدران المحيطة، وقد تناثرت خراطيش العيارات المستهلكة وتركت أحذية وملابس عسكرية مهملة. كما تم نهب المنزل تماماً. وفي كل غرفة، ألقيت المحتويات على الأرض وتم تحطيم تقريباً كل ما يمكن تحطيمه. أحد أبناء صاحب المنزل، وهو طالب طب في السنة الأخيرة، أشار إلى الكتب والأوراق المتفرقة بين الحطام في غرفته وفي بيت الدرج، وتساءل بيأس: "هذه هي كتبي وعملي طوال السنوات الست الماضية. ماذا يمكنني أن أفعل الآن؟ "

وقال أحد سكان مصراتة لمنظمة العفو الدولية إنه تلقى ضرباً مبرحاً على يد أفراد القوات المسلحة الموالية للعقيد القذافي أثناء قيادته سيارته من مصراتة إلى الزنتان في 7 مارس/آذار للحصول على الإمدادات الطبية. حيث أوقف منير الصايحي، البالغ من العمر 23 سنة من بنغازي، والذي كان يعمل بين بنغازي ومصراتة كموزع بضائع قبل بدء النزاع، عند نقطة تفتيش على بعد حوالي 30 كيلومتراً غرب مدينة مصراتة. وأمر الرجال الذين كانوا في يرتدون

زي الجيش ويحملون بنادق كلاشينكوف، منير الصايحي بالترجل من السيارة قبل أن يصرخ أحدهم به قائلاً، "أنتم السبب في تدمير ليبيا"، في إشارة إلى لوحة سيارته الصادرة من بنغازي. ويقول منير إن أربعة من الجنود قاموا بضربه بأعقاب بنادقهم على جميع أجزاء جسمه، بما في ذلك في وجهه وبطنه وقدميه وأعضائه التناسلية، وألقوا به على الأرض، إلى أن تدخل رجل أكبر سناً وأخذه بعيداً. وقال الأطباء في تونس، حيث أحضر منير الصايحي للعلاج أنه يتعافى بشكل جيد من إصاباته الجسدية لكنه بقي يعاني من صدمة نفسية نتيجة ما تعرض له.

التزامات ليبيا بمقتضى القانون الدولي

التزامات بمقتضى القانون الدولي الإنساني

تدور في الوقت الراهن رحى نزاع مسلح غير دولي بين الحكومة الليبية، التي تتخذ من طرابلس مقراً لها، ومقاتلي المعارضة/المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، الذي يتخذ من بنغازي مقراً له. وهناك في الوقت نفسه نزاع مسلح دولي في ليبيا بين قوات الائتلاف، التي تتزعمها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والحكومة الليبية.

وبينما ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الأوقات، فإن القانون الدولي الإنساني ينطبق في حالات النزاع المسلح فحسب. ويتضمن قواعد ومبادئ تسعى إلى حماية من لا يشاركون في العمليات العدائية، بالدرجة الأولى، ولكن كذلك لحماية مقاتلين بعينهم، بمن فيهم الجرحى والأسرى. ويضع معايير للسلوك الإنساني ويقيد الوسائل والأساليب المستخدمة في مجرى العمليات العسكرية. وغرضه الأساسي هو الحد، إلى أقصى درجة ممكنة، من المعاناة الإنسانية في أوقات النزاع المسلح.

وتعتبر **اتفاقيات جنيف الأربع المؤرخة في 1949 والبروتوكولان الإضافيان الملحقان بها والمؤرخان في 1977** من بين الاتفاقيات الرئيسية الأربع للقانون الدولي الإنساني. وليبيا دولة طرف في اتفاقيات جنيف لسنة 1949 وفي البروتوكولين الأول والثاني. وتشكل العديد من القواعد المحددة المتضمنة في هذه المعاهدات، وجميع القواعد المدرجة فيما يلي، في جميع الأحوال، جزءاً كذلك من القانون الدولي العرفي، وهي بذلك ملزمة لجميع الأطراف في أي نزاع. [12] وقد ترقى انتهاكات العديد من هذه القواعد إلى مرتبة **جرائم حرب**.

وتتمثل إحدى القواعد الأساسية في القانون الدولي الإنساني في أنه يتعين على الأطراف في أي نزاع، وفي جميع الأوقات، "التمييز بين المدنيين والمقاتلين"، وبخاصة أن " الهجمات توجه إلى المقاتلين فسحب. ولا يجوز أن توجه إلى المدنيين". [13] وتقتضي قاعدة مماثلة من الأطراف التمييز بين "الأعيان المدنية" و"الأهداف العسكرية". وهاتان القاعدتان جزء من **مبدأ "التمييز"** الأساسي.

ولأغراض التمييز، يعتبر أي شخص ليس عضواً في القوات المسلحة لطرف من أطراف النزاع مدنياً، ويتألف السكان المدنيون من جميع الأشخاص من غير المقاتلين. [14] و**المدنيون** محميون ضد أي هجوم ما لم يشاركوا مشاركة مباشرة في العمليات العدائية، وطوال فترة عدم المشاركة هذه. [15] (تستخدم منظمة العفو الدولية عبارة "المدنيين" لغايات هذا التقرير للإشارة إلى المدنيين الذين لا يشاركون مشاركة مباشرة في العمليات العدائية.)

والأعيان **المدنية** هي جميع الأهداف (أي المباني والمنشآت والمواقع وغيرها من الممتلكات المادية أو البيئة الطبيعية) التي لا ينطبق عليها تعريف "الأهداف العسكرية"، أما **الأهداف العسكرية** "فتقتصر على الأهداف التي تسهم إسهاماً فعالاً في العمل العسكري سواء بطبيعتها أو موقعها أو غايتها أو استخدامها، والتي يحقق تدميرها كلياً أو جزئياً، أو الاستيلاء عليها، أو تعطيلها في الأحوال السائدة في حينه ميزة عسكرية مؤكدة". [16] والأعيان المدنية محمية ضد الهجمات، ما لم تصبح أهدافاً عسكرية عندما تتحقق فيها لفترة مؤقتة جميع معايير الهدف العسكري التي

وردت فيما سبق، وللفترة الزمنية التي يتحقق فيها ذلك فحسب. [17] وفي حالات الاشتباه فيما إذا كان هدف ما مكرس في العادة للأغراض المدنية، من قبيل أماكن العبادة أو البيوت أو غيرها من مرافق السكن، أو مدرسة يستخدم لأغراض عسكرية، فانه يفتراض بأنها لا يستخدم لذلك. [18]

إن توجيه الهجمات عن عمد نحو المدنيين ممن لا يشاركون مشاركة مباشرة في العمليات العدائية، أو ضد أعيان مدنية (في حالات النزاعات غير الدولية، الأعيان الطبية والدينية والثقافية، على وجه الخصوص)، يشكل جريمة حرب. [19]

ويتضمن مبدأ التمييز كذلك قاعدة خاصة بأن "تُحظر أعمال العنف أو التهديد بأعمال العنف التي تستهدف بصورة رئيسة بث الذعر بين السكان المدنيين". [20]

والنتيجة الطبيعة لقاعدة التمييز هو "حظر الهجمات العشوائية". [21] و**الهجمات العشوائية** هي تلك التي تصيب بطبيعتها أهدافاً عسكرية ومدنية أو أعياناً مدنية بلا تمييز، إما بسبب أن الهجوم غير موجه إلى هدف عسكري محدد، أو لأنه يستخدم أسلوب أو وسيلة قتال لا يمكن توجيههما إلى هدف عسكري محدد، أو لأنهما يخلفان آثاراً لا يمكن حصرها فيما يقتضيه القانون الدولي الإنساني. [22] ويحظر على وجه خاص "قصف منطقة" بصفتها هذه، ما يعني عمليات القصف بأية طريقة أو وسيلة تتعامل مع عدد من الأهداف العسكرية المتباعدة والمتمايزة بوضوح، والتي تقع في مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى تضم تركيزاً مشابهاً لمدنيين أو لأعيان مدنية على أنها هدف عسكري واحد. [23] كما يشكل استخدام الأسلحة التي لا تميز بطبيعتها، **كالألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية**، انتهاكاً للحظر المفروض على الأسلحة العشوائية؛ ويمكن لإساءة استخدام الأسلحة التي يمكن أن تكون مشروعة للأغراض العسكرية، في ظروف غير مناسبة، مثل **المدفعية وقذائف الهاون والصواريخ**، لمهاجمة أهداف في مناطق مدنية أن تشكّل انتهاكاً للحظر المفروض على الهجمات العشوائية.

ويحظر القانون الدولي الإنساني بالمثل الهجمات غير المتناسبة، وهي "الهجوم الذي قد يتوقع منه أن يسبب بصورة عارضة خسائر في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم، أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو مجموعة من هذه الخسائر والأضرار، ويكون مفرطاً في تجاوز ما ينتظر أن يُسفر عنه من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة". [24] ومن شأن شن هجوم عسكري عشوائي يؤدي إلى قتل أو جرح مدنيين، أو هجوم غير متناسب بصورة متعمدة (أي عن سابق معرفة بأن الهجوم سوف يسبب خسائر أو إصابات بين المدنيين أو أضراراً مدنية عرضية مفرطة) أن يشكل جريمة حرب. [25]

ويتم التأكيد على حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية، إضافة إلى ذلك، عبر متطلب أن تتخذ جميع أطراف النزاع احتياطات في الهجوم، وفي الدفاع. وبناء عليه، ينبغي توخي "الحرص الدئم في إدارة العمليات العسكرية على تفادي إصابة السكان المدنيين، والأشخاص المدنيين، والأعيان المدنية. وتتخذ جميع الاحتياطات العملية لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابتهم، أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورة عارضة، وتقليلها على أي حال إلى الحد الأدنى. [26] كما ينبغي **أن** يقوم كل طرف في النزاع بكل ما يمكن عمله للتحقق من أن الأهداف هي أهداف عسكرية، ولتقييم مدى تناسب الهجمات، ووقف الهجوم إذا ما أصبح واضحاً أنه موجه إلى هدف خطأ أو غير متناسب. [27] كما ينبغي أن يوجه كل طرف في النزاع إنذاراً مسبقاً ومجدياً في حالة الهجمات التي قد تمس السكان المدنيين،

ما لم تحل الظروف دون ذلك.[28]

وعلى الأطراف المتحاربة كذلك التزامات بأن تتخذ جميع **الاحتياطات الممكنة في الدفاع** لحماية المدنيين والأعيان المدنية الخاضعة لسيطرتها في وجه آثار الهجمات من قبل الخصم.[29] وعلى وجه الخصوص، يتعين أن "يتجنب كل طرف في النزاع، قدر المستطاع، **وضع أهداف عسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو قريباً منها**"، وكذلك أن يقوم "بنقل ما تحت سيطرته من أشخاص مدنيين وأعيان مدنية بعيداً عن مجاورة الأهداف العسكرية".[30]

وينص القانون الدولي الإنساني المنطبق في حالات النزاعات الدولية غير المسلحة كذلك على ضمانات أساسية للمدنيين كما للمقاتلين أو أفراد القوات المسلحة الذين يتم أسرهم أو جرحهم أو يصبحون لسبب من الأسباب غير قادرين على القتال ("عاجزين عن القتال"). وبين جملة نصوص، تتضمن المادة المشتركة 3 لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 1949 والقانون الدولي الإنساني العرفي، فيما بينهما، القواعد التالية: اقتضاء المعاملة الإنسانية؛ وحظر التمييز في تطبيق التدابير الحمائية للقانون الدولي الإنساني؛ وحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية والاعتداءات على الكرامة الشخصية (وعلى وجه الخصوص المعاملة المذلة والحاطة بالكرامة)، وكذلك **الإخفاء القسري**، واحتجاز الرهائن، واستعمال الدروع البشرية، والاعتقال التعسفي؛ كما لا يجوز إدانة أحد أو الحكم عليه إلا بناء على محاكمة عادلة تتيح له جميع الضمانات القضائية الأساسية؛ وتُحظر كذلك جميع أشكال العقوبات الجماعية.[31] وتبعاً للقاعدة الخاصة التي يستتبعها الانتهاك، تشكل العديد أو جميع الأفعال التي تنتهك هذه القواعد جرائم حرب.[32]

وكما أشير فيما سبق، فإن القانون الدولي الإنساني يحظر كذلك استعمال "**الدروع البشرية**". وهذا يعني تعمد وضع الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأشخاص العاجزين عن القتال معاً، بقصد محاولة منع مهاجمة تلك الأهداف العسكرية.[33] ولا يحصِّن استعمال الدروع البشرية بصورة آلية هدفاً عسكرياً مشروعاً من الاستهداف بالهجوم، وإنما ينبغي أن يؤخذ الأشخاص المستخدمون كدروع بشرية في الحسبان لدى تقرير ما إذا كان الهجوم متناسباً، وكذلك فيما يتعلق بالتزام اتخاذ الاحتياطات لتقليل ما يمكن أن يقع في صفوفهم من قتلى وجرحى إلى الحد الأدنى.

التزامات بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الليبي

ليبيا دولة طرف في بعض المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"؛ و"الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة"؛ و"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"؛ و"الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب". وليبيا ملزمة قانوناً بالوفاء بالتزاماتها بمقتضى هذه المعاهدات الدولية، وكذلك بموجب القواعد ذات الصلة من القانون الدولي العرفي. وقد أكدت محكمة العدل الدولية، وإلى جانبها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، على أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق في أوقات النزاع المسلح كما في زمن السلم؛ وقد يمكن مخالفة بعض الحقوق (وليس جميعها) في التطبيق، أو "تقييدها" أو اشتراط تطبيقها بحالات النزاع المسلح، ولكن فقط إلى الحد الذي تستدعيه على نحو صارم مقتضيات الحالة الخاصة، ودونما تمييز.[34]

وفيما يتعلق بما يرتبط على نحو خاص بهذا التقرير الموجز من التزامات ليبيا بمقتضى القانون الدولي لحقوق

الإنسان، ثمة أهمية خاصة لتلك المتعلقة بالحق في الحياة، وبالحظر المفروض على التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والحظر المفروض على الاختفاء القسري، وعلى الاعتقال التعسفي، وكذلك المتعلقة بالحق في حرية التجمع.[35] حيث ترقى انتهاكات بعينها، من قبيل التعذيب والاختفاء القسري، إلى مرتبة الجرائم التي يطالها القانون الدولي، والذي يقتضي من الدول جعل مثل هذه الانتهاكات جرائم جنائية بموجب تشريعها الوطني. والدول ملزمة بأن تقدم إلى ساحة العدالة المسؤولين عن هذه الجرائم وعن الجرائم الخطيرة الأخرى، بما في ذلك مرتكبو عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء.

حالات الاختفاء القسري

تعرِّف المادة 2 من "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري" الاختفاء القسري بأنه "الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من الحماية التي يمنحه إياها القانون". وليبيا ليست طرفاً في الاتفاقية، التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر/كانون الأول 2010.

ولكن ليبيا ملزمة، بصفتها دولة طرفاً في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، بأن تمنع القبض والاعتقال التعسفيين؛ وبأن تحترم حقوق من يقبض عليهم في أن يبلَّغوا على وجه السرعة بالتهم الموجهة ضدهم؛ وبأن تحضرهم أمام السلطات القضائية خلال فترة معقولة؛ وأن تفسح المجال أمامهم كي يطعنوا في قانونية اعتقالهم (المادة 9).

ويتضمن التشريع الليبي ضمانات ضد الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي. فمثلاً، يتضمن القانون رقم 20 لسنة 1991 بشأن تعزيز الحرية عدداً من المبادئ التي قصد بها كفالة الحماية لحقوق الإنسان في تطبيق العدالة، كما تقضي المادة 14، التي تنص على أنه: "لا يجوز سلب أو تقييد حرية أي إنسان أو تفتيشه أو استجوابه إلا في حالة اتهامه بارتكاب فعل معاقب عليه قانوناً وبأمر من جهة قضائية مختصة وفي الأحوال والمدد الزمنية المبينة في القانون". وطبقاً للمادة نفسها: "يكون العزل الاحتياطي في مكان معلوم يحضر به ذوو المتهم ولأقصر مدة لازمة للتحقيق وحفظ الدليل".

وتشكل عمليات الاختفاء القسري، عندما ترتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد أي سكان مدنيين، وعن سابق معرفة بالهجوم، جرائم ضد الإنسانية (المادة 7 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي تعكس مبادئ القانون الدولي العرفي).

المظاهرات/الاستخدام المفرط للقوة

من واجب الدول احترام الحق في حرية التجمع. فبحسب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، ينبغي أن تكون أي قيود تفرض على الحق في حرية التجمع طبقاً للقانون وضرورية على نحو صارم للحفاظ على الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة أو الآداب العامة، أو لحماية حقوق وحريات الآخرين.[36] وينبغي أن تكون مثل هذه التقييدات متناسبة مع غرض مشروع، ودونما تمييز، بما في ذلك على أساس الرأي السياسي. وحتى عندما يكون قيد ما على الحق في الاحتجاج مبرراً بمقتضى القانون الدولي، ينبغي أن يتم العمل الشُرطي المتعلق بالمظاهرات (سواء أكانت مرخصة أو تم منعها) وفقاً للمعايير الدولية. وتحظر هذه استخدام الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون القوة ما لم تكن ضرورية ضرورة لا غنى عنها، وإلى الحد الذي يتطلبه أداؤهم لمهامهم، كما تقتضي عدم استعمال الأسلحة النارية إلا عندما لا يمكن تجنب ذلك، بأي صورة من الصور، لحماية

الحياة.

وتنص المادة 1 من القانون الليبي بشأن الاجتماعات العامة والمظاهرات لسنة 1956 على أنه: "للأفراد الحق في الاجتماع بصورة سلمية. ولا يجوز لرجال الشرطة حضور اجتماعاتهم، ولا ضرورة لأن يبلغوا الشرطة بشأن هذه التجمعات".

وينص القانون كذلك على الحق في عقد اجتماعات عامة وفقاً للأنظمة التي يحددها القانون. بيد أنه لم يجر التساهل مع الاجتماعات العامة، في الممارسة العملية، منذ بدء حكم العقيد معمر القذافي في 1969 ما لم يكن المحتجون يتظاهرون لدعم المواقف الحكومية. ويقيد التشريع الليبي بشدة كذلك الحق في حرية التعبير ويفرض عقوبات قاسية على الأنشطة التي ترقى فحسب إلى مستوى ممارسة ذلك الحق، بما في ذلك السجن المؤبد وعقوبة الإعدام. [37]

وبينما تتحمل السلطات الليبية، مثل كل الحكومات، المسؤولية عن ضمان السلامة العامة والحفاظ على النظام العام، بما في ذلك عبر استخدام القوة المفرطة عندما يكون ذلك ضرورياً ومبرراً، فإن من الواضح أن قوات الأمن قد ذهبت إلى أبعد بكثير مما هو مسموح به بمقتضى القانون والمعايير الدوليين؛ وحتى بموجب التشريع الليبي نفسه. فمن غير الجائز استخدام القوة من جانب قوات الأمن إلا في حالات محدودة وخاصة للغاية، ورداً على أنشطة تهدد حقيقةً الأرواح والسلامة العامة. وحتى في هذه الحالات، يتعين أن يتقيد مثل هذا الاستخدام للقوة بمبدئي الضرورة والتناسب، وفق ما حدده القانون والمعايير الدوليين. ففي ردها على المظاهرات المناهضة للحكومة التي بدأت في مختلف أنحاء ليبيا في 16 فبراير/شباط، استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة، مخالفة بذلك المعايير الدولية، ولا سيما "المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين"، [38] و"مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين". [39] ولم تتقيد قوات الأمن الليبية حتى بتلك الضمانات الأكثر محدودية التي نص عليها قرار وزير الداخلية فيما يتعلق بالإجراءات الضرورية التي ينبغي على قوات الأمن اتخاذها قبل استخدام الأسلحة النارية، والمنشورة في الجريدة الرسمية في 15 سبتمبر/أيلول 1965. حيث نصت المادة 2 على أنه ينبغي على قوات الأمن أن تصدر تحذيراً لفظياً مسموعاً للمحتجين بأن يتفرقوا، مستخدمة في ذلك مكبراً للصوت عند الضرورة. وإذا ما امتنع المتظاهرون عن التفرق عقب تحذيرين من هذا القبيل، يجوز لآمر العملية الأمنية أن يصدر أمراً باستخدام الغاز المسيل للدموع أو خراطيم المياه المضغوط، وأن يسمح باستخدام الهراوات وأعقاب البنادق لتفريق الجمهور. وإذا لم تحقق هذه التدابير الغاية المرجوة منها، أو إذا ما قام المتظاهرون بمهاجمة الأشخاص أو الممتلكات العامة، يجوز لقوات الأمن استخدام الأسلحة النارية، مصوبة في البداية على الأقدام.

إن استخدام قوات الأمن الليبية القوة غير الضرورية والمفرطة للرد على المظاهرات قد شكل انتهاكاً لالتزامات الدولة في احترام الحق في الحياة والحظر المفروض على الحرمان من الحرية من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

القانون الجنائي الدولي

يمكن مساءلة الأفراد، سواء أكانوا مدنيين أم عسكريين، مساءلة جنائية عن انتهاكات محددة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وعلى جميع الدول التزام بأن تحقق في مزاعم الانتهاكات وبأن تقاضي مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إذا ما تجمعت بين يديها أدلة كافية مقبولة لذلك، وكذلك مرتكبي جرائم أخرى

يطالها القانون الدولي كالتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري.

جرائم الحرب

تعتبر الخروقات الجسيمة لاتفاقيات جنيف والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها، ومعظم الانتهاكات الخطيرة الأخرى للقانون الدولي الإنساني، جرائم حرب. وتعريفات هذه الجرائم متضمنة في نظام روما الأساسي. وتعكس قائمة جرائم الحرب التي تتضمنها المادة 8 من نظام روما الأساسي بصورة أساسية القانون الدولي العرفي في صيغته في وقت اعتماد النظام، رغم أنها غير كاملة، ولم تتضمن عدداً من جرائم الحرب المهمة.

وتقتضي المادة 86(1) من البروتوكول الإضافي الأول أن: "تعمل الأطراف السامية المتعاقدة وأطراف النزاع علي قمع الانتهاكات للاتفاقيات ولهذا البروتوكول ، التي تنجم عن التقصير في أداء عملٍ واجب الأداء".

الجرائم ضد الإنسانية

طبقاً لنظام روما الأساسي، ترقى بعض الأفعال، إذا ما كانت موجهة ضد السكان المدنيين كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي، وكجزء من سياسة الدولة أو السياسة التنظيمية، إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية. وتشمل مثل هذه الأفعال، بين جملة أمور، القتل العمد، والتصفية الجسدية، والاستعباد، والإبعاد أو النقل القسري للسكان، والسجن أو غيره من أشكال الحرمان القاسي من الحرية البدنية بما يشكل انتهاكاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي، والتعذيب، والاغتصاب وغيره من الجرائم الجنسية، والاختفاء القسري.

ويمكن للجرائم ضد الإنسانية أن تكون قد ارتكبت في وقت السلم كما في أوقات النزاع المسلح.

الخلاصة التوصيات

طابور لشراء الخبز في مصراتة © منظمة العفو الدولية

في 26 فبراير/شباط، أحال مجلس الأمن الدولي الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار 1970. وفي 4 مايو/أيار، أبلغ مدعي عام المحكمة، لويس مورينو- أوكامبو، مجلس الأمن الدولي أنه سوف يطلب خلال بضعة أسابيع من قضاة المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرات قبض ضد ثلاثة أفراد بالعلاقة مع جرائم ضد الإنسانية ارتكبت في ليبيا منذ 15 فبراير/شباط 2011. [40]

واستناداً إلى البحوث التي قامت بها حتى الآن، فإن منظمة العفو الدولية تعتقد أن بعض انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي ارتكبتها قوات العقيد القذافي في مصراتة وفي أماكن أخرى من البلاد يمكن أن تشكل جرائم حرب. كما ارتكبت قوات الأمن على نطاق واسع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك إطلاق نار بصورة منهجية على المحتجين السلميين (ما أدى إلى عشرات الوفيات) وعمليات اختفاء قسري واعتقال تعسفي يمكن أن ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية.

ومنظمة العفو الدولية تدعو السلطات في طرابلس إلى ما يلي:

- وضع حد فوري للهجمات المباشرة ضد المدنيين أو الأهداف المدنية، وللهجمات العشوائية (التي لا تميز بين

الأهداف العسكرية وبين المدنيين أو الأهداف المدنية)؛ أو الهجمات التي تخلف آثاراً غير متناسبة على المدنيين أو الأهداف المدنية، رغم أنها موجهة إلى أهداف عسكرية مشروعة؛

- وضع حد لاستخدام الأسلحة التي لا تميز بطبيعتها، وحظر استخدامها، بما في ذلك القنابل العنقودية والألغام الأرضية المضادة للأفراد؛ والامتناع عن استخدام المدفعية ومدافع الهاون والصواريخ في المناطق السكنية؛

- وضع حد لاستخدام المدنيين كدروع لحماية الدبابات والمدفعية وغيرهما من الأهداف العسكرية من الهجوم، وحظر مثل هذا الاستخدام. واتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب وضع الأهداف العسكرية داخل المناطق المدنية أو بالقرب منها؛

- ضمان السماح لأي مدنيين، بمن فيهم المواطنون الأجانب، ممن يرغبون في مغادرة البلاد بالعبور الآمن، بما في ذلك، وعند الاقتضاء، من خلال إنشاء ممرات عبور إنسانية؛

- ضمان إمكانية تسليم المساعدات الإنسانية إلى مصراتة، بما في ذلك عبر مينائها؛ وكفالة المرور الآمن للقوافل الإنسانية؛

- السماح فوراً وبلا عراقيل للهيئات الإنسانية ولفريق مستقل لهيئات متعددة خاص بتقييم الاحتياجات، بمن في ذلك خبراء في مجال الحماية، بأن يتولى تحديد الاحتياجات والثغرات في المساعدات المقدمة للسكان المدنيين؛

- ضمان إبلاغ أسر ومحاميي المعتقلين فوراً بمكان احتجازهم وبالمزاعم المحددة الموجهة ضدهم، والسماح بالزيارة المستقلة لأماكن احتجاز هؤلاء فوراً بغية ضمان سلامتهم ورفاههم؛

- الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين حصراً بسبب آرائهم أو أنشطتهم السلمية الداعمة لمظاهرات الاحتجاج، وكفالة مرورهم الآمن إلى ديارهم؛

- اتخاذ خطوات فورية لضمان أن يعامل أي مقاتلين مزعومين أو معروفين تم أسرهم معاملة إنسانية، وفقاً لمقتضيات القانون الدولي، وضمان إبلاغ أسرهم بالقبض عليهم وبمكان اعتقالهم والسماح لهم بالاتصال بها؛

- إجراء تحقيقات غير منحازة ووافية بشأن الأدلة التي تشير إلى ارتكاب القوات الليبية انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك جرائم حرب، وفقاً للمعايير الدولية، ومقاضاة أي جانٍ مزعوم، إذا ما توافرت أدلة مقبولة كافية، ضمن إجراءات تحترم احتراماً كاملاً المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ودون أي لجوء إلى فرض عقوبة الإعدام؛

- التعاون مع التحقيقات الجارية من جانب المحكمة الجنائية الدولية ولجنة التقصي التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والسماح لهما بالوصول بلا عوائق إلى وجهاتهما المشمولة بالتحقيق، بما في ذلك الاطلاع على الوثائق وغيرها من الأدلة ذات الصلة، ومقابلة الأشخاص ذوي العلاقة؛

- عدم التعرض للأشخاص الذين يمكن أن يقدموا المعلومات أو يتقدموا بشهادات للتحقيقات هذه أو غيرها لأعمال انتقامية.

وتدعو منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي إلى ما يلي:

- تقديم الدعم والتعاون الكاملين للتحقيقات التي يجريها مكتب مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية ولجنة التقصي التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد الكافية لهم كي تنجز مهامها بفعالية وعلى وجه السرعة؛ وتتمكن من الوصول إلى جميع الوثائق وغيرها من الأدلة ذات الصلة، وإلى الأشخاص ذوي العلاقة؛ وكي تكون قادرة على حماية جميع الأشخاص الذي يقدمون المعلومات من الأعمال الانتقامية.

الهوامش

[1] قتل أول محتج على أيدي القوات الموالية للعقيد معمر القذافي عندما اندلعت الاحتجاجات المناهضة للحكومة في مصراتة، ثالث أكبر المدن الليبية، في 19 فبراير/شباط. واجتذب تشييع جنازته في اليوم التالي أعداداً كبيرة من الجمهور، كما حدث في أماكن أخرى من شرقي ليبيا، وغادر معظم أفراد الجيش وقوات الأمن المدينة (وانضمت نسبة قليلة منهم إلى المحتجين). واستولى "الثوار" (كما يشار إلى المحتجين الذين امتشقوا السلاح ضد نظام العقيد القذافي) على الأسلحة (الخفيفة في معظمها) التي خلفتها القوات المغادرة وراءها، وعقب ذلك بفترة وجيزة، أعلنت المدينة ولاءها "للمجلس الوطني الانتقالي المؤقت"، الذي اتخذ من بنغازي، ثاني المدن الليبية الواقعة في شرقي البلاد، مقراً له.

[2] *تقرير حالة الأزمة رقم 32*، 1 مايو/أيار 2011، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_449.pdf

[3] منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، "اكتشاف ألغام قريباً من شاطئ مصراتة"، 29 أبريل/نيسان 2011: http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_72961.htm

[4] تم تأخير رسو سفينة تابعة للمنظمة الدولية للهجرة، وعلّقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عملياتها البحرية مؤقتاً. أنظر *تقرير حالة الأزمة رقم 32*، 1 مايو/أيار 2011، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_449.pdf

[5] لجأ الأهالي إلى إقامة حواجز من صنع منزلي (مستخدمين حاويات مملوءة بالرمل والثلاجات والغسالات وقطع الأثاث المعطوبة) لمنع قوات العقيد القذافي من التقدم أكثر نحو داخل المدينة، بينما قام السكان الذين تحولوا إلى مقاتلين للمعارضة بقتال هذه القوات والقناصين التابعين لها بأسلحة خفيفة في معظمها خلفتها القوة المنسحبة وراءها في البداية. ولاحقاً، حصل هؤلاء على أسلحة إضافية (ولا سيما بنادق وقاذفات آر بي جيه وصواريخ من عيار 106مم) استولوا على بعضها من القوات المنسحبة بينما هُرِّب البعض الآخر منها إلى مصراتة بالقوارب من معقل مقاتلي المعارضة في بنغازي.

[6] ائتلاف الذخائر العنقودية: http://www.stopclustermunitions.org/

[7] طبقاً لموقعه الإلكتروني: "إذا لم تنفجر الذخائر الصغيرة لدى ارتطامها، تدمر نفسها تلقائياً عقب بضعة ثوان، وحتى إذا لم يحدث هذا التدمير الذاتي، فإنها تسترد نشاطها دون احتمال للخطأ خلال 10 دقائق، وبذا تحول دون المجازفة بالتسبب بحادثة عقب استخدامها". http://www.instalaza.es/eng/des2.html (جرى آخر تحديث للموقع في 20 أبريل/نيسان 2011، وكانت آخر زيارة له في 4 مايو/أيار 2011).

[8] أبلغ وزير الدفاع الأسباني برلمانيين في 19 أبريل/نيسان 2011 أن أسبانيا قد باعت هذه الذخائر العنقودية في 2008 قبل أن تتبنى أسبانيا في يونيو/حزيران 2008 حظراً أحادي الجانب على إنتاج الذخائر العنقودية واستعمالها ونقلها. ثم وقعت أسبانيا على اتفاقية الذخائر العنقودية في 3 ديسمبر/كانون الأول 2008 وصدقت عليها في 17 يونيو/حزيران 2009.

[9] Lewis, Aidan، "مصراتة: مدينة تحت الحصار"، بي بي سي، 19 أبريل/نيسان 2011:

http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-13118724

[10] المنظمة الدولية للهجرة، "بعثة أخرى للمنظمة الدولية للهجرة في طريقها لإنقاذ المهاجرين العالقين من مصراتة مع فرار المزيد من المهاجرين من ليبيا"، 29 أبريل/نيسان 2011: http://www.iom.int/jahia/Jahia/media/press-briefing-notes/pbnAF/cache/offonce/lang/en?entryId=29600

[11] تم حجب الاسم بناء على الطلب

[12] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي: المجلد الأول: القواعد*، J-M Henckaerts and L Doswald-Beck, eds, 2005 ("*ICRC Customary IHL Study*")

[13] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 1؛ أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 48، والبروتوكول الثاني، المادة 12(2).

[14] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 5؛ أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 50.

[15] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 6؛ أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(3)، والبروتوكول الثاني، المادة 13(3).

[16] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدتان 8 و9؛ البروتوكول الأول، المادة 52.

[17] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 10.

[18] المادة 52(3) من البروتوكول الأول. أنظر أيضاً *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*، الصفحات 34-36.

[19] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 156، الصفحات 591، 593، 595- 598. أنظر أيضاً نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المواد 8(2)(ب)(1) و(2)، و8(2)(ه)(1)(2) و(12) [أنظر أيضاً النقاش في *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*، الصفحة 27].

[20] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 2؛ أنظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(2) والبروتوكول الثاني، المادة 12(2).

[21] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 11؛ البروتوكول الأول، المادة 51(4).

[22] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 12؛ البروتوكول الأول، المادة 51(4)(أ).

[23] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 13؛ البروتوكول الأول، المادة 51(4)(أ).

[24] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 14؛ البروتوكول الأول، المادة 51(4)(ب) و57.

[25] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 156، الصفحات 599- 601.

[26] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 15؛ أنظر أيضاً البروتوكول الثاني، المادة 13(1)

[27] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القواعد 16- 19.

[28] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 20.

[29] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 22.

[30] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدتان 23 و24.

[31] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القواعد 87- 105.

[32] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 156، الصفحات 590- 603.

[33] *دراسة الصليب الأحمر، القانون الدولي الإنساني العرفي*: القاعدة 97، الصفحات 373-340.

[34] محكمة العدل الدولية، *الترتيبات القانونية على بناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة*، 9 يوليو/تموز 2004، الفقرة 104؛ لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 31، الفقرة 11.

[35] "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، المواد 6، 7، 9، 21.

[36] المادة 21 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"

[37] لمزيد من المعلومات، أنظر منظمة العفو الدولية، *ليبيا الغد: أي أمل لحقوق الإنسان؟* (رقم الوثيقة: MDE 19/007/2010، الفصل 2:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE19/007/2010/en

[38] الأحكام ذات الصلة من "المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين" هي – المبدأ 3: "ينبغي إجراء تقييم دقيق لتطوير ونشر الأسلحة المعطلة للحركة وغير المميتة بغرض التقليل إلى أدنى حد ممكن من تعريض الأشخاص غير المعنيين للخطر، كما ينبغي مراقبة استخدام هذه الأسلحة بعناية". والمبدأ 5: "في الحالات التي لا مناص فيها من الاستخدام المشروع للقوة أو الأسلحة النارية، يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين مراعاة ما يلي: (أ) ممارسة ضبط النفس في استخدام القوة والتصرف بطريقة تتناسب مع خطورة الجرم والهدف المشروع المراد تحقيقه؛ (ب) تقليل الضرر والإصابة، واحترام وصون حياة الإنسان؛ (ج) التكفل بتقديم المساعدة والاسعافات الطبية في أقرب وقت ممكن إلى الشخص المصاب أو المتضرر؛ (د) التكفل بإشعار الأقرباء أو الأصدقاء المقربين للشخص المصاب أو المتضرر، في أقرب وقت ممكن". والمبدأ 9: "يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عدم استخدام أسلحة نارية ضد الأفراد إلا في حالات الدفاع عن النفس، أو لدفع خطر محدق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابة خطيرة، أو لمنع ارتكاب جريمة بالغة الخطورة تنطوي على تهديد خطير للأرواح، أو للقبض على شخص يمثل خطراً من هذا القبيل ويقاوم سلطتهم، أو لمنع فراره، وذلك فقط عندما تكون الوسائل الأقل تطرفاً غير كافية لتحقيق هذه الأهداف. وفي جميع الأحوال، لا يجوز استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تماماً تجنبها من أجل حماية الأرواح". والمبدأ 10: "في الظروف المنصوص عليها في المبدأ 9، يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين التعريف بصفتهم هذه وتوجيه تحذير واضح يعلن عزمهم على استخدام الأسلحة النارية، مع إعطاء وقت كاف للاستجابة للتحذير، ما لم يعرِّضهم ذلك لخطر لا مبرر له، أو ما لم يعرِّض أشخاصاً آخرين لخطر الموت أو الأذى الجسيم، أو ما لم يتضح عدم ملاءمته وجدواه تبعاً لظروف الحادث".

[39] الحكم ذو الصلة في مدونة قواعد سلوك الموظفين هو: المادة 3: "لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفي الحدود اللازمة لأداء واجبهم". وتنص الفقرة (ج) من التعليق على المادة على ما يلي: "يعتبر استعمال الأسلحة النارية تدبيراً أقصى. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتلافي استعمال الأسلحة النارية، ولا سيما ضد الأطفال، وبوجه عام، لا ينبغي استعمال الأسلحة النارية إلا عندما يبدي الشخص المشتبه في ارتكابه جرماً مقاومة مسلحة أو يعرِّض حياة الآخرين للخطر بطريقة أخرى وتكون التدابير الأقل تطرفاً غير كافية لكبح المشتبه به أو لإلقاء القبض عليه. وفي كل حالة يطلق فيها سلاح ناري ينبغي تقديم تقرير إلى السلطات المختصة دون إبطاء".

[40] المحكمة الجنائية الدولية، "مكتب المدعي العام سيطلب إصدار مذكرة قبض ضد ثلاثة أشخاص في أول قضية تتعلق بليبيا. والقضاة سيقررون"، 4 مايو/أيار 2011:
http://www.icc-cpi.int/NR/exeres/DCBD3E2C-C592-4FB8-B7CB-E18E67F692D1.htm

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوِّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).
وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:
Amnesty International, International Secretariat,
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

أريد أن أساعد

مصراتة – تحت الحصار وفي مرمى النيران

«عندما جاءت الكتائب (القوات المسلحة للعقيد معمر القذافي) إلى المنطقة حوالي منتصف مارس/آذار، راحت تطلق النار في جميع الاتجاهات وأصبح الوضع غير آمن بالمرة. شاهدت إحدى دباباتهم على بعد 200 متر من المبنى، بين البيوت. وفر العديد من السكان من المنطقة وقتل بعضهم أثناء فرارهم. كان لدينا 92 طفلاً في الميتم... نقلنا جميع الأطفال إلى الدور التحتاني وبقينا هناك مدة أسبوع».
خديجة – مشرفة في ميتم للأطفال في مصراتة

يعيش 300,000 شخص، هم سكان مصراتة، ثالث أكبر مدن ليبيا، تحت الحصار وتحت النيران منذ مارس/آذار 2011، عندما بدأت القوات الموالية للعقيد القذافي حملة عسكرية وحشية لاستعادة السيطرة على المدينة الرئيسية الوحيدة التي تسيطر عليها المعارضة في غرب البلاد.

وقد قتل العشرات من الأهالي ممن لا علاقة لهم بالمواجهات المسلحة، وجرح المئات، جراء هجمات تتصاعد وتيرتها وعشوائية في كثير من الأحيان تشنها قوات العقيد القذافي، التي دأبت على إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون والمدفعية، والقنابل العنقودية، على الأحياء السكنية للمدينة.

وقد لجأت العائلات إلى بيوت الأقارب أو إلى المدارس، التي غدت الآن ملاجئ للنازحين بسبب النزاع. أما الظروف الإنسانية في المدينة فتبعث على اليأس بصورة مطردة. حيث عُطلت شبكات المياه والكهرباء وقطعت خطوط الإنترنت والهاتف منذ أسابيع.

amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: MDE 19/019/2011 Arabic
مايو/أيار May 2011

منظمة العفو الدولية